جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة.
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

المثلية الجنسية الرضائية بين الاباحة والتجريم

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون جنائي

إعداد الطالبة:
- حدوش أسماء

إشراف الأستاذ:
د.دعاس كمال

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):آيت بن أعمر صونية .....رئيسا
الأستاذ(ة): دعاس كمال.....مشرفا ومقررا
الأستاذ :نبهي محمد .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء :

أهدي هذا العمل الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

من أبصرت بها طريق حياتي واستدميت منها قوتي واعتزازي بذاتي

، الى الكفاح الذي لا يتوقف الشامخة التي علمتني معنى الإصرار وأن

لا شيء في هذه الحياة مستحيل لولاك لما أشرفت اليوم على أن أخطو أول خطوة في طريق النجاح، ليتك كنت شاهدة على هذا النجاح إلا أن الله أبى إلا أن يأخذك بجواره، فرحمك الله وأنار قبرك مثلما أنرت طريقي في دروب العلم.

إهداء خاص الى ذلك الذي لم يتوانى للحظة عن مساعدتنا والوقوف الى جانبنا في أيام الشدائد الى أبي الحبيب بارك الله لك وأطال في عمرك

إهداء الى أخي العزيز

إهداء الى كل من كان له الفضل وساعدني سواء من قريب أو من بعيد

شهادة شكر وعرفان الى أستاذ دعاس كمال

قائمة المختصرات

ص: صفحة

ص ص: صفحات متتالية

ط: طبعة

د ط: دون طبعة

ج ر ج ج : جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملخص:

تعتبر المثلية الجنسية ظاهرة منحرفة قديمة قدم البشرية، حيث أن القصد من هذا المصطلح هو العلاقة الجنسية بين أفراد من نفس الجنس، سواء كانت بين رجلين وتسمى (لواطا) أو ما يسمى كذلك في الوقت المعاصر المثلية الذكورية، أو عندما تكون بين امرأتين تسمى في هذه الحالة (سحقا) او مثلية انثوية، وبما أن المثلية الجنسية ظاهرة استثنائية في المجتمع تخرج عن إطار المألوف في العلاقات الجنسية فلابد من ان تكون هناك أسباب تقوم عليها، لعل من أبرزها وأهمها الأسباب النفسية والبيئية والعاطفية والبيولوجية أو الهرمونية ٬وقد عرفت هذه الظاهرة قديما عند قوم لوط وكما قد ورد ذكرها في مواضع عديدة في القران الكريم في سورة الأعراف و النمل و العنكبوت و الحجر و هود ٬ وليس هذا فقط بل ذكرت أيضا في المجتمعات القديمة مثل المجتمع اليوناني والعبراني والمسيحي وانتشرت بشكل واضح في فترة خلافة العباسية و استمرت ممارستها الى وقتنا الحالي خصوصا في الآونة الأخيرة ,

ونتيجة لخطورة هذه ظاهرة سلوكيا وأخلاقيا سواء على الفرد او المجتمع بصورة عامة فقد ظهرت أنظمة قانونية مناهضة ورافضة لهذه الظاهرة وقد عالجتها معالجة تشريعية خاصة وذلك من خلال نصوصا عقابية واضحة لجريمة المثلية الجنسية وهذا بعد توافر أركان الجريمة (الركن المادي٬ الركن المعنوي٬ الركن الشرعي) كقانون العقوبات الجزائري الصادر بموجب الامر 66_156 مؤرخ في 8 يونيو 1966 وكذا قانون الكويتي واللبناني و المصري وغيرها ٬ وليس هذا فقط بل هناك من الدول من تصل عقوبة المثلية الجنسية الى حد الرجم حتى الموت خاصة الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية كما هو الحال في السعودية وموريتانيا , وفي المقابل توجد أنظمة قانونية مؤيدة ومدافعة عن المثلية الجنسية وتعتبر أي محاربة لهذه الممارسات ومنعها يعد بمثابة انتهاك للحق في الخصوصية و الحق في عدم التميز كما هو الحال في إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة ٬ الا انه و من اجل التعمق اكثر والإحاطة بالموضوع فقد قسمنا البحث الى فصلين ٬ تناولنا في الفصل الأول لماهية المثلية الجنسية ذلك من خلال التعرف على مفهوم المثلية الجنسية أسبابها تاريخ نشأتها و ظهورها(المبحث لأول) , وكذا موقف الأديان من المثلية الجنسية الرضائية (المبحث الثاني) , اما بالنسبة للفصل الثاني فقد سلطت الضوء الى موقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية الرضائية (المبحث الأول) وكذا اهم التنظيمات التشريعية للمثلية الجنسية (المبحث الثاني) .

مقدمة

مقدمة:

لعل من أقوى الدوافع الفطرية والغرائز الطبيعية التي ركبها الله تبارك وتعالى في الانسان، بل وفي الكائنات الحية هي الغريزة الجنسية وهذه الأخيرة هي السبب المباشر في استبقاء الجنس البشري وعمارة الأرض إلا أن هذه الغريزة قد تخرج عن أطر المألوف، فتستعمل في غير موضعها كأن يمارس الانسان الجنس مع شخص من نفس جنسه وهذا ما يطلق عليه بالمثلية الجنسية.

إذ أن موضوع المثلية الجنسية يعتبر من الموضوعات التي كان لها صدى كبير في لآونة الأخيرة، ونشاطا حركيا وعالميا لدعم حقوقهم من شتى الجوانب سواء على الصعيد العلمي او سياسي او على الصعيد القانوني

فاذا ما تساءلنا عن موضوع المثلية الجنسية فهي عبارة عن توجه جنسي يتسم بالانجذاب ورغبة الشخص لمثيله ، أو هي العلاقة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس، او هي بمثابة انحراف عن السلوك الجنسي الطبيعي والمألوف عند الانسان العادي، تكون بين الرجال فتسمى (لواطا) وهو وطء الذكور او إتيان الذكر في الدبر كما يعرفها فقهاء الشريعة، ويكون عند النساء ويسمى (ساحقا)، والمشهور أكثر هو الواط بين الرجال، ومصطلح اللواط مأخوذ من وصف قوم لوط عليه السلام فاذا دل هذا على شيء، فإنما يدل على قدم هذه الظاهرة فنجدها في اغلب الحضارات القديمة ، كبلاد الرافدين و في واد النيل و الصين و غيرها من الحضارات القديمة

رغم ان الانسان المثلي كان ويزال منبوذ ومحل للازدراء ولسخرية ولا يرحب بمشاركته في المناسبات الاجتماعية كما انه لا يؤخذ بآرائه من قبل المجتمع، واعتبروه شخص غير طبيعي وشاذ او شخص منحرف وتعرضه لمختلف أنواع التعذيب والقسوة والعنف والإبادة ان صح التعبير كما حدث في المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعل اغلب المثلين

يضطرون للانصياع الى تقاليد والأعراف السائدة، وتظاهر خلاف مشاعرهم وخلاف طبيعتهم الجنسية

الا انه ومع طلوع الالفية الحالية عاد موضوع المثلية الجنسية لظهور حيث ان جميع المؤسسات الغربية على اختلاف تنوعها تنشط لدعم هذا المجتمع والدفاع عن حقوقه ومباركة حركته العالمية، حيث نجد من النشطاء من يهب حياته للدفاع عنهم بكل استماتة وحب، ولم يقف عند هذا الحد فقط بل الى درجة سن قوانين تحميهم وتدافع عن حقوقهم وتجعلهم في مرتبة الانسان الطبيعي

اما بالنسبة لموضوع المثلية الجنسية في مجتمعنا المحافظ فهي من الموضوعات الشائكة والحساسة الطابوهات المحظورة، وان كان محاولة تطبيعها تظهر بين الحين والاخر سواء بطرق مباشرة كالمظاهرات او بطرق غير مباشرة عن طريق الفن والأنترانت وغيرها من طرق التطبيع

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة فقد ظهرت أنظمة قانونية معارضة ورافضة لهذه الظاهرة وقد عالجتها معالجة تشريعية خاصة من خلال سن نصوص عقابية على كل من يرتكبها، الا انه وفي المقابل ظهرت أنظمة قانونية مؤيدة ومدافعة عن المثلية الجنسية وليس هذا فقط بل وتعتبر أي محاربة لهذه الممارسات ومنعها بمثابة انتهاك لحقوقهم

لا يخفى على أحد ان ممارسة المثلية الجنسية قديمة قدم البشرية، الا ان امر تجريمها او اباحتها متأجج تتجاذبه اعتبارات عديدة توثر في النظرة الى هذا الفعل، ولقد ظهر موضوع المثلية الجنسية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وأزداد انتشارا وظهورا مع اطلالة الالفية واصبح له أصداء لا يمكن تجاهلها من النواحي القانونية، فهناك ثورة على تشريعات الدول التي تجرم المثلية الجنسية ،وكما ان هذا الموضوع قد غزا وثائق الأمم المتحدة و تم تايد الغاء تجريم المثلية الجنسية من لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، وتصدت المحاكم في العديد من الدول للقوانين التي تجرم المثلية الجنسية وقضت بعدم

دستوريتها لانتهاكها حقوق الانسان ، حيث اصبح موضوع المثلية الجنسية يطرح بشكل صريح في المؤتمرات الدولية و الإقليمية .

واللافت للنظر ان عدد التشريعات الدول التي تبيح هذا الفعل سواء كانت لا تجرمه ابتداء، ام انها الغت التجريم يفوق بكثير الدول التي تجرم هذا الفعل، ولم يقف هذا الامر عند التجريم والاباحة بل تعداه الى مرحلة التنظيم التشريعي والاعتراف بالمثلين في بعض التشريعات ومنحهم الحق بالارتباط بشراكة مثلية او زواج مثلي بما يترتب ذلك من اثار قانونية.

حيث ان الموضوع لم يعد نزوة جنسية في مجال حقوق الانسان او ترفا وانما تعداه بكثير حيث أصبحت مفردات المثلية الجنسية بين دفات تشريعات الكثير من الدول في قانون الزواج والوظيفة، والعمل والتامين الصحي والتبني وضريبة الدخل والقوانين العقابية وقانون حقوق الانسان ...الخ).

ان الامر المؤرق والمخيف في موضوع المثلية الجنسية هو التنظيم القانوني للمثلية والاعتراف للمثلين في الحق في تكوين اسر مثلية موازية للأسر الطبيعية ومع عدد الدول التي تجيز تشريعاتها الشراكة المثلية والزواج المثلي قليل الا انها في تزايد، فمن حين لأخر نسمع عن دولة اجازت الزواج المثلي او الشراكة المثلية. وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية، والتي نأمل الإجابة عليها من خلال صلب الموضوع والخروج بنتائج مهمة وهي: كيف تعاملت الديانات السماوية والتشريعات الدولية مع موضوع المثلية الجنسية؟

الفصل الأول

ماهية المثلية الجنسية الرضائية

الفصل الأول

ماهية المثلية الجنسية الرضائية

في هذا الفصل سندرس ماهية المثلية الجنسية الرضائية، كما نعلم ان المثلية الجنسية هي نوع من أنواع الشذوذ الجنسي، الا انني مع تعمقي في هذا الموضوع وجدت ان تسميات المثلية الجنسية تختلف من بلد الى اخر، حيث نجد اغلب الدول الرافضة لموضوع المثلية الجنسية تطلق عليها اسم اللواط او الشذوذ الجنسي بينما نجد الدول التي تبيح هذا الفعل الشنيع تطلق عليها لقب المثلية الجنسية، فهذا التعدد في المعاني والمصطلحات يؤدي الي خلط المفاهيم، وعليه فانه من الواجب تحديد مفهوم هذا المصطلحات و المعاني حتي نصل الى مبتغى هذا البحث ولكي نحيط بالموضوع من كل الجوانب كان لابد لتطرق الى أسبابها سواء ما تعلق بالجانب (النفسي ،البيئية ،البيولوجية، العاطفية الهرمونية)،ولتوضيح الصورة اكثر فقد تناولنا اهم الأركان التي تقوم عليها هذه الجريمة من ركن(معنوي، شرعي، مادي) وكذا تطورها التاريخي ،ولأجل الالمام بكل جوانب فقد قسمنا هذا الفصل الى:

-المبحث الأول: مفهوم المثلية الجنسية (أسبابها تاريخ نشأتها وظهورها)

-المطلب الأول: مفهوم مصطلح المثلية الجنسية والمصطلحات المشابهة لها

-المطلب الثاني: أسباب المثلية الجنسية

-المطلب الثالث: تاريخ المثلية الجنسية وتطور ظهورها

-المطلب الرابع: اركان جريمة المثلية الجنسية والاثار الناجمة عنها

-المبحث الثاني: المثلية الجنسية الرضائية في الديانات السماوية

-المطلب الأول: راي الإسلام عن المثلية الجنسية الرضائية

-المطلب الثاني: المثلية الجنسية الرضائية في الدين المسيحي

-المطلب الثالث: موقف اليهودية من المثلية الجنسية الرضائية

-المطلب الرابع: موقف ديانات أخرى من المثلية الجنسية الرضائية

المبحث الأول

مفهوم المثلية الجنسية الرضائية (أسبابها، اركان، تاريخ نشأتها وظهورها)

في هذا المبحث نتعرض الى بيان مفهوم مصطلح المثلية الجنسية والمصطلحات المشابهة لها ومعرفة أسبابها وبعد ذلك بيان كل من أركانها وكذا تاريخ نشأتها وتطورها.

المطلب الأول

مفهوم مصطلح المثلية الجنسية والمصطلحات المشابهة لها

الفرع الأول: مفهوم المثلية الجنسية

باتت "المثلية الجنسية" بحسب التسمية الشائعة او (اللواط) بحسب الاصطلاح القديم من الموضوعات الجدلية لأسباب مختلفة، فهي عند البعض مجرد شذوذ وعند البعض الاخر عبارة عن حرية شخصية، اما عند المجتمعات المحافظة فهي من الموضوعات الخطيرة التي وجب التطرق اليها ودراستها دراسة معمقة.

إذا ما تسألنا عن مفهوم المثلية الجنسية (الشذوذ الجنسي)لغة هي أن ينحرف الانسان عن السلوك الجنسي الطبيعي، المألوف عند بقية أقرانه [1]، وبعبارة أخرى تعني الشذوذ والمفارقة فتدل الشين والذال في الشذوذ على >لانفراد وعلى المفارقة، حيث يقال شذا الشيء يشذ شذوذا معناه انفرد عن الجماعة وخالفهم [2] وشذا وشذذا عن الجمهور والجماعة: ندر عنهم وانفرد والقول: خالف القياس وفي الأصل خالفها فهو شاذ وشداه صيره شاذا والشذاذ من الناس الذين يكونون في القوم وليس من القبائل، والشدان ما تفرق من الحصى ونحوه، وشذان

[1]– نجيمي جمال، (جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) دراسة قانونية مقارنة معززة بالاجتهاد القضائي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ص378

[2]– أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقايس اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان ج3، 1998ص108

الناس متفرقتهم، [1]اما اصطلاحنا فهي المصطلح العام الذي يستخدم للدلالة على استجابة الجنسية الفردية لأفراد من نفس الجنس، (ذكر–ذكر، انثى–انثى)، والتي تتدرج من تخيلات والمشاعر وتمتد عبر التقبيل والاستمناء التبادلي الى غاية الاتصال الجنسي التناسلي او الفموي او الشرجي. وقد أطلق البعض تعريفا لها بوصفها نمط من أنماط الشذوذ الجنسي حيث تم تعريفها على انها انحراف عن الطريق المحدد باعتبارها ضرب من الممارسة الجنسية يخرج فيها أصحابها عن سبل الاتصال الجنسي طبيعي المألوف والمعتاد [2]، إذا فالمثلية هي عبارة عن مصطلح خاص للعلاقات الجنسية بأفراد من نفس الجنس وذلك أيا ما كان أطراف تلك العلاقة فعندما تكون بين رجلين تسمى لوطا ونقصد به عمل قوم لوط، وهو ضرب من الشذوذ الجنسي وبعبارة أخرى هو وطء الذكر في دبره، اما عندما تكون بين امرأتين فتسمى بسحاق والقصد منه هو شذوذ جنسي بين امرأتين او مثلية انثوية. [3]

الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة للمثلية الجنسية

في نطاق المثلية الجنسية نجد العديد من المصطلحات التي تتداخل في معانيها ضمن مفهوم المثلية، ومن هذه المصطلحات نذكر:

–مغايرو الهوية الجنسانية:

وهم طائفة من الناس يطلقون على أنفسهم مصطلح الجيل الثالث أو الايمو يقومون بتغير جسمهم وشكلهم سواء بواسطة العمليات الجراحية أو بتناول الادوية والابر الهرمونية، إذا فهو مصطلح جامع يستخدم لوصف طائفة واسعة من الهويات التي تعتبر مظاهرها وخصائصها

[1]– المنجد في اللغة والاعلام دار المشرق بيروت، لبنان ط3 1983ص389

[2]– منير البعلبكي، موسوعة الموارد دائرة معارف، إنكليزية عربية مصورة، دار العلم للملاين، بيروت ج9، بدون دار النشر، ص31.

[3]– د، نجيمي جمال (جرائم الادب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) ص378

غير مألوفة من الناحية الجنسانية، ويشمل ذلك المتحولين جنسيا، ومغايري اللباس (المتشبهين بالجنس الاخر). [1]

-حاملو صفات الجنسين:

وهو شخص يولد حامل لصفات الجنسين بخصائص جنسية جسدية او بيولوجية لا تنطبق عليها التعاريف المعتادة للذكور او الاناث، مثل البنية الجنسية او الأعضاء التناسلية او الأنماط الهرمونية يمكن ان تكون هذه الخصائص واضحة عند الولادة، أو ان تظهر في مرحلة لاحقة من الحياة، يكون ذلك غالبا عند البلوغ، ويمكن ان يكون لحاملي صفات الجنسين أي ميل او هوية من الميول او الهويات الجنسية [2]

-الميل الجنسي

حيث اثبتت الدراسات والأبحاث ان هناك العديد ممن يعانون من الميول والمشاعر بطريقة غير عمدية والتي قد تصل نسبتهم الى 3" من سكان العالم[3]، حيث أن الشخص هنا يشعر بالانجذاب لمثيله سواء جسديا أو عاطفيا والتي لا تصل الى مرحلة الممارسة الجنسية المثلية.

---

[1]- مقال بعنوان (المثليات والمثليين ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسيا ومغايرو الهوية الجنسية) تاريخ النشر 07مارس2023م ينظر الموقع: https://emergency.unhcr.org.

[2]- مقال تحت عنوان (مذكرة المعلومات الأساسية بشأن انتهاكات حقوق الانسان الممارسة ضد حاملي صفات جنسين) نشرت بتاريخ 24 تشرين الأول كتوبر ينظر الموقع: https://emergency.unhcr.org.

[3]- د، كمال دسوقي، (ذخيرة علوم النفس،) وكالة الاهرام للتوزيع 1990 القاهرة ص1025

المطلب الثاني

أسباب المثلية الجنسية

خلال العقود الأخيرة ظهرت العديد من الدراسات العلمية التي تناولت الشذوذ الجنسي والمثلية الجنسية بالتحليل والدراسة، وكان طموح معظم هذه الدراسات الوصول الى الأسباب الحقيقية للشذوذ الجنسي وفي هذا الصدد ظهرت العديد من النظريات والافتراضات سواء ما تعلق منها بالجانب النفسي او الهرموني والبيئي او البيولوجي او حتى الجانب العاطفي.

الفرع الأول: أسباب المثلية الجنسية البيولوجية:

هناك بعض الادعاءات مفادها بان الأشخاص الذين يعانون من الشذوذ الجنسي لديهم جين يحدد لهم هذا التوجه الجنسي الشاذ، ولكن ان وجد هذا الجين هو امر غير موثق وغير مثبت الى الان. [1]

الفرع الثاني: أسباب المثلية الجنسية النفسية:

يقول علماء النفس ان مصير الانسان يكمن في الماضي وليس في المستقبل أي ان مصير الانسان يتحدد في طفولته على اعتبار ان معظم الامراض النفسية تكمن في الطفولة.

حيث انه عندما يوضع الطفل في بيئة غير طبيعية فانه يخضع لمؤثري الجذب والنبذ: الجذب نحو أجساد الذكور والاشمئزاز من أجساد النساء، فمثلا يتعرض لتحرش جنسي من طرف امرأة يجعله يشمئز من النساء، وفي الجهة المقابلة إذا ما حصل جذب من طرف الذكور أصبح شخص مثلي. اما إذا لم يكن هناك جذب ذكوري فقد يتحول الطفل هنا الى شخص بارد

[1]– مقال منشور على شبكة الجزيرة الإعلامية تحت عنوان (المثلية الجنسية سلوك مكتسب أم جينات لا نتحكم بها ؟)نشر بتاريخ 1أوت 2017، رابط الموقع: https://www.aljazeera.net

جنسيا، إذا فان الميل الجنسي النهائي والهوية الجنسية النهائية للفرد تحدد وفقا لمحصلة تفاعل هذين المؤثرين مع بعضهما البعض [1]

الفرع الثالث: أسباب المثلية الجنسية البيئية والاجتماعية:

ان الجنس المثلي يمثل طريق للهروب خاصة في المجتمعات المحافظة فمثلا تقوم الفتاة بممارسة الساحق مع صديقاتها بهدف تلبية حاجياتها الجنسية فقط وليس من باب الميول الجنسي، في حين أن التربية الجنسية الخاطئة سبب المثلية الجنسية، مثلا عند تربية البنت من ام مرت بتجربة سيئة مع رجال سواء بالعنف او انها تكره الرجال فهي بدورها تنقل تجربتها الى ابنتها، او العكس فعندما يتم تربية ولد من قبل والده الذي مر بتجربة سيئة مع النساء[2].

الفرع الرابع: أسباب المثلية الجنسية الهرمونية:

توصل العلماء والباحثون بعد اجراء الأبحاث على تأثير الغدد الصماء والهرمونات في الحالة الجنسية، والذين توصلوا إلا ان الحياة الجينية بين الشهرين الرابع والسابع ونسبة الأندروجين هي المسؤولة عن حالة الجنسية للجنين، حيث ان نقص الاندروجين في الجنين الذكري يؤدي مثلا الى تأنيث دماغ الجنين في المرحلة المذكورة، اما زيادة الاندروجين في الجنين الانثوي يؤدي الى ذكورة الجنين ولاحقا الى الجنسية المثلية[3].

---

[1]– أحمد محمد الشهري، رسالة دكتورا تحت عنوان (الانحراف الجنسي بعد البلوغ وعلاقته بالتعرض للاعتداء أثناء الطفولة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض 2010م موقع الرابط: https://psyc.sudanforums.net

[2]–مذكرة ليسانس تحت عنوان (دور التنشئة الاجتماعية في ظهور الجنسية المثلية عند المراهقين)، جامعة عبد الحميد مهري كلية علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، السنة الجامعية2019/2018.

[3]– Centres for diseuse control and prévention : (lesbian.gay.bisexual.and Transgender Heath) posted on 3 november2022 : https://www.cdc.gov/lgbthealth/index.htm

المطلب الثالث

تاريخ المثلية الجنسية وتطور ظهورها

تفيد المصادر التاريخية المختلفة ان ممارسة الجنس المثلي (الشذوذ) عرفت منذ العصور القديمة، فحسب ما وجد في بطون الكتب لم يذكر كيف دخلت المثلية الى التاريخ البشري غير ان أقدم سلوك مدون للشذوذ وجد في ممارسات دينية وثنية قديمة، وفيما يسمى بعبادة القضيب عند اتباع ادونيس حيث تتم بعض الممارسات الجنسية المثلية، وادونيس هذا هو الذي تعود اليه ثقافة الشذوذ الجنسي في مجتمعات الشاذين في عصرنا الحالي

وقد ذكر التاريخ انتشارا شديدا لظاهرة الحب بين الذكور (الشذوذ) في أحد مقاطعات الصين، كما ذكر ان العلاقة المثلية كانت مسموحة بها في المجتمعات الأوربية حيث كشفت بعض الدراسات عن وجود الزواج المثلي في العصر الروماني القديم والاغريقي بل وحتى في اروبا في عصورها الوسطى.

وكذلك في القرن التاسع عشر ظهر مفهوم الزواج البوسطني نسبة الى مدينة بوسطن في أمريكا الشمالية وليس ذلك فقط بل قد سمح لمعتقدي الديانة اليهودية بالزواج المثلي وهذا من خلال اليهودية المعدلة في احتفالات خاصة كانت تتم في المعابد.

الفرع الأول: الشذوذ الجنسي في العصر القديم

أولا: الاغريق القدامى

عرفت الثقافة الاغريقية على انها الأكثر قبولا للشذوذ الجنسي وكان من الطبيعي جدا عندهم ان يبدي الرجل اعجابه برجل اخر ويتغزل به، مما أدى الى تطور العلاقة لتصبح ممارسة جنسية بين الاثنين، وليس هذا فقط بل ذهبوا الى ابعد من ذلك حيث انهم كانوا يعتقدوا ان العلاقة الجنسية بين افراد الجيوش تزيد من المحبة ولاستماته في القتال، وهذا لا يقتصل على الجنود فقط بل انتشرت المثلية حتى بين اباطرة الاغريق.

-الرومان القدامى:

لم تختلف الهة الرومان عن الهة الاغريق الا بأسمائهما اللاتينية، حيث انه يقال ان اول أربعة عشر إمبراطور من اباطرة الرومان كانوا من الشاذين جنسيا، أذا ان القوانين لديهم كانت تبيح ذلك

الفرع الثاني: الشذوذ الجنسي بعد ال عصر الرومان

كان انهيار الإمبراطورية الرومانية بمثابة المنعرج الذي غير النظرة الى الشذوذ الجنسي مرة أخرى ففي بادئ الامر كان السماح به معلنا الى غاية القرن الثالث عشر فبعد ذلك جاءت الحركة التصحيحية البروتستانتية و التي غيرت بعض الشيء في هذا الامر حيث عاقب الإسبانيين الشاذين بالخصي ، بينما عاقب الفرنسيون من يضبط في حالة الشذوذ المرة الأولى باستئصال الخصيتين اما المرة الثانية باستئصال القضيب و المرة الثالثة بالإعدام حرقا اما بالنسبة لإنجلترا فقد جرم الملك هنري الشذوذ سنة 1533م و عاقب مرتكبيه بمصادرة الأملاك و القتل و استمر الحكم بالإعدام على الشاذين في الولايات المتحدة في فلوردا في 1566م، وبقيت هذه الاحكام الى غاية 1799م عندما اسقطت ولاية فيرجينيا حكم الإعدام عن ممارسي الشذوذ الجنسي و استبدل بالإخصاء [1].

الفرع الثالث: للشذوذ الجنسي في العصر الحديث

اتسعت رقعة الحرية الشخصية في العالم الغربي لدرجة غريبة، حتى انها تجاوزت كل الثوابت الاجتماعية، وانعكس كذلك هذا التوسع والانفتاح ليشمل المثلية الجنسية ما دامت برضى صاحبها، حيث أصبح الشخص المثلي في مرتبة متساوية مع الشخص الطبيعي من حيث الحقوق الممنوحة له فقد اسسوا نوادي خاصة بهم وشواطئ ومجمعات، [2]

[1]- محمد عبد الكريم يوسف، نشر مقال بعنوان (الشذوذ الجنسي في روما القديمة) نشر بتاريخ 2022/12/5م رابط الموقع: https://m.ahewar.org.

[2]- وصلت نسبة المثليين اليوم في العالم من 2 الى 10بالمئة.

المطلب الرابع

أركان جريمة المثلية الجنسية والاثار الناجمة عنها

بما أن المثلية الجنسية ظاهرة اجتماعية تعتبر انحرافا للسلوك الجنسي عن الوضع الطبيعي فلابد من الوقوف على اركان هذه الجريمة وكذا الشروع فيها وما يترتب عنها من اثار

الفرع الأول: أركان جريمة الشذوذ الجنسي

تؤكد غالبية التشريعات رفضها التام للممارسات المثلية الجنسية حيث انها قامت بتجريم هذا السلوك في نصوص وقوانين خاصة فقد من اجل الحد من هذه الظاهرة ومكافحها وردعها،

ومن خلال استقراء هذه النصوص تراء لنا ان لأركان المكونة لها تتمثل على نحو التالي:

أولا: الركن الشرعي:

ونقصد بالركن الشرعي هو النص القانوني او القاعدة القانونية التي تجرم هذا الفعل يختلف من بلد الى اخر، فمثلا جنحة الشذوذ الجنسي في التشريع الجزائري يعاقب عنها حسب نص المادة 338 من قانون العقوبات والذي لم يطرأ عليها أي تعديل منذ صدور قانون العقوبات في 06/08/ 1966م ونصّها:

{كل من ارتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي على شخص من نفس جنسه يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من 500الى 2،000 دينار.

وإذا كان أحد الجناة قاصراً لم يكمل الثامنة عشرة فيجوز ان تزاد عقوبة البالغ الى الحبس لمدة ثلاث سنوات والى غرامة 10،000دينار}.[1]

[1]– قانون العقوبات الجزائري ،رقم66 الصادر 8 يونيو عام 1966م.

رغم ان الركن الشرعي ركن مهم الى انه هناك بلدان عربية ليس لها نصوص خاصة لجريمة الشذوذ الجنسي مثل مصر لكن هذا لا يعني اباحة هذا الفعل فقد أدرجوه الى خانة جرائم الآداب والفسوق والدعارة.

ثانيا: الركن المادي في جرائم الشذوذ

يتمثل الركن المادي لجريمة الشذوذ الجنسي، سواء كان بين الذكور او بين الاناث، في كل التصرفات الجنسية من لمس وتقبيل وإيلاج في الدبر بين ذكرين، اما بين الاناث فكل التصرفات الجنسية عدا الإيلاج فهو غير ممكن في غياب العضو التذكير. [1]

ثالثا: الركن المعنوي في جرائم الشذوذ

جريمة الشذوذ الجنسي جريمة مقصودة ومتعمدة تتطلب توافر القصد العام الذي يتوفر من خلال علم الفاعل بانه يقوم بأفعال جنسية مع شخص من جنسه، ويكون تصرفه ناجم عن إرادة حرة أيا كان مرتكب هذا الفعل، وعليه فان القصد الجنائي المتوفر في جرائم المثلية هو القصد الجنائي العام. [2]

الفرع الثاني: الشروع في جرائم المثلية الجنسية

أما فيما يتعلق بالشروع في جرائم المثلية الجنسية فانه يتمثل في تلك بأفعال التي يقوم بها الشخص لجذب الطرف الثاني إليه، سواء عن طريق الفعل غو الإشارة الى من هو شاذ مثله على إن لا ترتقي الى مستوي الممارسة الجنسية الشاذة التامة

إن موضوع الشروع لم تتطرق اليه جل التشريعات وانما القليل منها من عالج الشروع في جرائم المثلية الجنسية ونذكر منها: ما جاء به قانون مكافحة المثلية في اوغندا لعام 2013 مجرما الشروع في الأفعال الجنسية المثلية بعقوبة السجن لمدة سبع سنوات كما حدد القانون

[1]– د، نجيمي جمال جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري، دراسة قانونية مقارنة معززة بالاجتهاد القضائي، الطبعة الثانية 2016، دار هومة ص 379

[2]– د، نجيمي جمال، جرائم الادب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري، مرجع سابق ص 379

عقوبة السجن مدى الحياة في حالة سماح شخص ذكر بعلاقة جنسية معه ضد نظام الطبيعة [1]

وكما قد قضت المحكمة الجزائية السعودية بان: قيام الشخص بنزع شعر صدره ويديه وتشبهه بالنساء، لاستعداد الخاص بممارسة الرذيلة فعل يعاقب عليه ومحرم شرعا، وليس هذا فقط بل أضف الى ذلك ارتداء الملابس ضيقة وقصيرة ووضع احمر شفاه وبودرة لتشبه بالنساء كل هذه تعذ من أفعال الشروع في الشذوذ الجنسي المعاقب عليه شرعا بالتعزيز [2]

الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن المثلية الجنسية

إن ممارسة المثلية الجنسية تعود على صاحبها بعدة اضرار سواء ما تعلق منها بالبدن او النفس ومن هذه الاضرار أو الآثار بصريح العبارة نذكر ما يلي:

انتشار مختلف الامراض بين الشاذين جنسيا مثل مرض نقص المناعة او ما يسمى بالإيدز أو الوباء الكبدي او الأمراض الزهرية الأخرى، وتصاحب هذه المشكلات الصحية مجموعة من المشكلات النفسية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-تنشأ في نفس المنحرف حالة من الصراع النفسي بين المرغوب والمحظور نتيجة ادراكه التام لكون ممارسته ممارسة غير مقبولة دينيا واجتماعيا وأخلاقيا.

-تؤدي حالة عدم الاستقرار النفسي الى خلق حالة من الاضطراب فتعطل قدرة الشخص عن اتخاذ القرارات السليمة.

-تنشأ في النفس حالة من عدم التوازن مما يودي الى حدوث حالة من القلق المستمر

-تنطبع شخصية المنحرف بضعف الثقة بالنفس وبالأخرين

[1]- المادة 145 قانون مكافحة المثلية في أوغندا عام 2014.

[2]- قرار جزاء سعودي، الدعوى رقم 33568132 بتاريخ 1434/3/13هـ، والمؤيد بحكم الاستئناف رقم 34239149 بتاريخ 1434/6/12هـ، المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، مركز البحوث، مجموعة الاحكام القضائية، المجلد الخامس عشر، سنة 1436هـ، ص9.

-إصابة المنحرف بالوسواس المرضي والخوف المستمر والغيرة المرضية وغيرها من الحالات التي تعتبر مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار او الاختلال النفسي [1].

المبحث الثاني

المثلية الجنسية الرضائية في الديانات السماوية

وجدت المثلية منذ الازل وتقلبت أوضاع المثلين بتقلب النظرة الدينية لهم، فمن خلال هذا المبحث سنعالج موقف الأديان من المثلية الجنسية الرضائية (الإسلام، المسيحية اليهودية،) وكذلك موقف ديانات أخرى من هذا الموضوع، وذلك في المطالب التالية.

المطلب الأول

المثلية الجنسية الرضائية في الدين الإسلامي

لقد أجمع علماء المسلمين من كافة المذاهب على تحريم المثلية الجنسية الرضائية، بصورتيها الذكورية والانثوية (اللواط، السحاق)، واستدلوا في تحريمها من القران والسنة النبوية الشريفة، فقد ذكرها الله عز وجل في مواطئ عديدة من القران الكريم فمن القران قوله تعالي وقوله الحق: {وَلوطا اذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين، انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مُسْرِفُونَ}، [2].

---

[1]-Gallagher.maggie Banned in Boston: the coming conflict between same – sexe mariage and religions liberty، Scare crow Prcss ,2006. pp21-22.

[2]-سورة الأعراف الآية 80و81

وقوله تعالى: {أتأتون الذكران من العالمين، وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون}، [1] وقوله كذلك في قرانه الكريم {ولوطا أتيناه حكماً وعلماً وَنجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث انهم كانوا قوم سوء فاسقين}. [2]

أما الاستدلال على الحرمة من السنة النبوية فقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال:

-"لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبرها «،

-" من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به"

-"أربعة يصبحون في غضب الله تعالى ويمسون في سخط الله فقيل من هم يا رسول الله قال: المتشبهون من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال والذي يأتي البهيمة والذي يأتي الرجال "[3]

أما فيما يتعلق بالمثلية الجنسية الأنثوية فتسدلوا في تحريمها لقوله تعالى {والذين هم لفروجهم حافظون، الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين} [4]

وفي هذا الصدد فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله "إذا أتت المرأة فهما زانيتان «على الرغم من اتفاق علماء الفقه الإسلامي حول موضوع تحريم اللواط والسحاق الا انهم اختلفوا في مسالة واحدة وهي بخصوص العقوبة المقررة لكل فعل من هذه الأفعال، فقد اختلف العلماء في مقدار العقوبة المقررة لفعل اللواط فمنهم من رأى بان عقوبة هذا الفعل الشنيع هو إقامة الحد، مثل المالكية حيث انهم يستدلون بما جاء في قول رسول صلى الله عليه "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فقتلوا الفاعل والمفعول به " [5].

---

[1]- سورة الشعراء الآية 165و166

[2]- سورة الأنبياء الآية 74

[3]- توضيح الاحكام من بلوغ المرام، للبسام، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، الطبعة الخامسة 1423هـ 2003م

[4]-سورة المؤمنون الآية 5و6

[5]-سنن أبو داود: ج3، ص 468.

–أما عقوبة اللواط حسب رأى الامام ابى حنيفة تعزيزية على أساس ان اللواطة ليست بزنا، ونقصد بالتعزيز أي حسب ما يقرره الحاكم.

والراي عند الشافعية هو إقامة الحد فاللوطي كالزاني حيث انه إذا كان محصن فالرجم وان كان بكرا فالجلد، اما عند الحنابلة رجم الفاعل والمفعول به بصورة مطلقة محصنا كان ام غير محصن.

أما بالنسبة للعقوبة المقررة لسحاق فالثابت انها عقوبة تعزيزية، فقد ذهب جمهور الفقهاء الى انه لاحد في السحاق، ويجب فيه التعزيز حسب ما يراه ويقرره الحاكم لأنه يستعمل فيه جميع أنواع المداعبة ما عاد الإيلاج. [1]

أما في الوقت الحالي فيذهب جميع فقهاء المسلمين الى نكر وتحريم المثلية الجنسية وفي هذا الصدد يقول فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي[2]ان الله عز وجل خلق الانسان من ذكر وانثى لقوله تعالى {وجعل منها زوجها ليسكن اليها} والمقصود من هذه الآية ان الرجل يسكن الى المرأة و المرأة تسكن لرجل، أي ان الكون قائم على الازدواج لا على المثلية، قال تعالى {ومن كل شيء خلقنا زوجين} حيث انه أي محاولة يقوم بها الانسان تخالف الفطرة التي منحها الله له ينجم عنها ما لا يحمد عقباه ، فاذا استغنى كل انسان بعلاقته الجنسية بمثله فان ذلك سيؤدي الى انتهاء البشرية بعد جيل أو جيلين، ومن هنا يتضح ان أي شيء قد حرمه الله إلا و من ورائه غاية و سبب لتحريمه .

[1] – المغني.ج9، ص21، المذهب: ج3، ص334، الفقه على الذاهب الأربعة: ج5، 45.

[2] – موقع فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي على شبكة الأنترانت:

? http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asq

المطلب الثاني

المثلية الجنسية الرضائية بالنسبة للدين المسيحي

إذا ما تطرقنا لموضوع المثلية الجنسية في الدين المسيحي، فنجد أن أغلب الطوائف المسيحية قد اعتبرت الشذوذ الجنسي بمثابة السلوك الغير أخلاقي وهو خطيئة يعاقب عليها.

وفي الطرف الاخر ظهرت بعض وجهات النظر المسيحية الليبرالية التي تدعم المثليين جنسياَ وتدافع عنهم، وترى بأن الزواج المثلي أمر طبيعي وليس أمرا سيئا.

أما بالنسبة إلى تلك الطوائف المسيحية التي تحرم المثلية الجنسية فنجد أنها تستمد هذا التحريم من الكتاب المقدس والذي هو بدوره أدان الشذوذ الجنسي وأشار إليه بشكل سلبي، وتظهر هذه الإدانة في عدة مواطئ في الكتاب سواء في العهد القديم أو العهد الجديد.

الفرع الأول: العهد القديم:

نجد أن العهد القديم وبالتحديد في سفر الأولين قد أدان المثلية الجنسية وحدد عقوبتها المتمثلة في الرجم {إذا اضطجع رَجُلُ مع ذكرٍ اضطجاعَ امرأة فقد فَعَلاَ كلاهما رجساّ إنهما يقتلان دمهما عليهما} [1] وكذلك من يضاجع الحيوانات ولم يقتصر الامر على تكيف العقوبة فقط، بل اعتبر الشذوذ الجنسي من أفعال الرجس لقوله {لا تضاجع ذكراّ مضاجعة امرأة إنه رجس}[2]

الفرع الثاني: العهد الجديد

في العهد الجديد نجد الرسول بوليس يبعث برسالة إلى أهل رومية يدين فيها المثلية الجنسية {وكذلك الذكور أيضا تاركين استعمال الانثى الطبيعي، اشتغلوا بشهواتهم بعضهم لبعض فاعلين الفحشاء ذكورا بذكور ونائلين في أنفسهم جزاء ضلالهم المحق وكما لم يستحسنوا

---

[1]–قاموس الكتاب المقدس، مكتبة المشعل (بيروت)، ط6، 1981، ص 460.

[2]– قاموس الكتاب المقدس، الآية (18:22) من سفر الأوليين

أن يبقوا الله في معرفتهم، أسلمهم الله الى ذهن مرفوض ليفعلوا ما لا يليق مملوئين من كل إثم وزنا وشر وطمع وخبث، مشحونين حسدا وقتلا وخصاما ومكرا وسوءا، نمامين مفترين، مبغضين الله، ثالبين متعظمين، مدعين، مبتدعين شرورا غير طائعين للوالدين بلا فهم ولا عهد ولا حنو ولا رضى ولا رحمة مملوئين، والذين إذ عرفوا حكم الله أن الذين يعملون مثل هذه يستوجبون الموت، لا يفعلونها فقط بل أيضا يسرون بالذين يعملون}

وكذلك فقد بعث برسالة الى اهل كورنتوس ذكر فيها بان الذين يمارسون المثلية الجنسية لا يرثون ولا يدخلون ملكوت الله وهو الجنة حسب المعتقد المسيحي {أم لستم تعلمون أن الظالمين لا يرثون ملكوت الله لا تضلوا، لا زناة ولا عبدة أوثان ولا فاسقون ولا مأبونون ولا مضاجعو ذكور، ولا سارقون ولا طماعون ولا سكيرون ولا شتامون ولا خاطفون يرثون ملكوت الله} [1]

المطلب الثالث

موقف اليهودية من المثلية الجنسية

اللواط نوع من أنواع الفاحشة، فهو قلب للأوضاع وشذوذ عن الطبيعة التي خلقها الله عز وجل حيث أن اليهودية بصفة عامة لا تجيز ممارسة الجنس خارج إطار الزوجية، وتعتبر كل الممارسات الجنسية الأخرى انحرافا عن النموذج المثالي،

حيث نجد أن اليهودية قد حرمة اللواط ويتجلى هذا التحريم في التوراة فقد جاء في سفر الأوليين أنه {لا تضاجع الذكر مضاجعة النساء فذلك معيب} وكذلك أنه {إذا ضاجع أحد ذكر مضاجعة النساء فكلاهما فعلا أمرا معيبا فليقتلا ودمهما على رأسيهما} [2].

[1]–قاموس الكتاب المقدس، مكتبة المشعل (بيروت) ط6 1981، ص 460.

[2]– الكتاب المقدس: العهد القديم، الإصدار الثاني 1995، ط1 جمعية الكتاب المقدس في لبنان.

هذا بالنسبة للواط اما بالنسبة لسحاق فاليهودية حالها حال العديد من الأديان لم يرد أي نص في التورات يحرم السحاق، وإنما يحرم الحاخامات هذا الفعل بالاعتماد على ما ورد في سفر 18: 2و3 الذي جاء فيه {وكلم موسى فقال قل لبني إسرائيل: انا الرب أنهاكم كما يعمل أهل مصر التي أقمتم بها لا تعملوا، وكما يعمل أهل كنعان التي أدخلكم إليها لا تعملوا} حيث أنهم قد فسرو ذلك بالنهي عن إتباع الأعراف الجنسية لدى المصريين والكنعانيين ومنها الزواج المثلي بين النساء، أما في التلمود فقد جاء بأن عقوبة السحاق هي الجلد لان هذا الفعل أقل جسامة من اللواط [1].

رغم أن موضوع المثلية الجنسية محرم في الدين اليهودي سواء في التوراة أو في التلمود إلا أن المسألة غير محسومة في الوقت الحاضر حيث أنه كان ولا يزال موضوع خلاف داخل الطوائف اليهودية الحديثة وليس هذا فقط بل أدى إلى الجدل والانقسام، فهناك حركات يهودية تدعو الى تقبل فكرة المثلية الجنسية ورفض الفكر التقليدي، فمثلا فإن حركة إعادة شكل اليهودية التي تعد أكبر فرع لليهودية في أمريكا الجنوبية لا تحرم قبول الشواذ كحاخامات RABBIS ومرتلين CANTORS

في حين دعم المؤتمر المركزي لحاخامات أمريكا الذي عقد في عام 1992م حقوق الشواذ وأعترف بالزواج المثلي وكما أبدى اعتراض الجهود الحكومية الداعية إلى تجريم الزواج المثلي.

فرغم أن المثلية الجنسية محرمة في اليهودية إلا أن بعض المذاهب الدينية الحديثة من اليهودية المعاصرة، كاليهودية الإصلاحية والمحافظة تقبل الشذوذ الجنسي، فمثلا قد قام الحاخام الإصلاحي بإبرام عقد زواج بين رجلين أمام حائط المبكى عام 1998م.[2]

---

[1] – Homosexuailty and Judaism: op.cit.p.2 of 7

[2] – مقال بعنوان (المثلية الجنسية في نظر معظم الأديان العالمية) عنوان الرابط : https://dkhlak.com

ولا يقتصر الامر بالزواج المثليين فقط بل الى الحد الذي يسمح لهم بتبني الأطفال أيضا، حيث نشر ملحق صحيفة هآرتس في 13 أبريل عام 2000 مقلا جاء فيه: إن وضع الشذوذ جنسيا في إسرائيل الأن أفضل من الناحية القانونية والتشريعية، وهو من أفضل الأوضاع على المستوى العام، فلا يوجد في إسرائيل قانون يمنع الشذوذ، ولا يوجد قانون يمنع اللواط، بالإضافة إلى أننا في طريقنا في إسرائيل نحو إصدار قوانين التبني التي تسمح لشواذ بتبني الأطفال. [1]

إذا فقد أصبحت إسرائيل معقل ومتجه أمن للمثليين ومغايرو الهوية من كل بقاع الأرض ومختلف مشاربهم، جاهلين حجم الخطر المحدق بهم.

المطلب الرابع

موقف ديانات أخرى من المثلية الجنسية الرضائية

إن تحريم المثلية الجنسية لا يقتصر فقط على الديانات الابراهيمية (الإسلام، المسيحية، اليهودية) بل هناك ديانات أخرى تحرم هذا الفعل الشنيع ومن هذه الديانات نجد مثلا الديانة الهندوسية، فوفقا لقانون مانوا سمرتي فإن الشذوذ الجنسي بين الذكور وبين الاناث يعاقب عليه بطقوس استحمام وغرامات وتشهير أمام العامة على منصة تسمى بمنصة التشهير، وقد تصل إلى حد قطع أصابع اليد. [2]

وفي الديانة البوذية فإن القاعدة الثالثة من التعاليم الخمسة في الديانة البوذية توجب الابتعاد عن الميول والسلوكيات الجنسية السيئة، حيث قد تم تفسير هذه القاعدة على أنها تشمل الشذوذ الجنسي فوفقا للأخلاق البوذية، لا ينبغي على الشخص أن يرغب بالمتع الحسية، ويجب أن يمتنع عن ارتكاب الفواحش الجنسية [3]

[1]– باسل يوسف: المرأة في إسرائيل، مكتبة العبيكان، ط 1425هـ (2004م)، ص85

[2]– سوامي نيخيلاناندا: الهندوسية، ترجمة د، نبيل محسن، دار وارد، دمشق، ط1، 2000، ص131.

[3]– مقالة على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (المثلية الجنسية في الأديان) نشر ب تاريخ24 ابريل 2023

أما بالنسبة لديانة السيخية فإنها لا تقر إطلاقا بالشذوذ الجنسي، ففي عام 2005 قامت أعلى سلطة دينية سيخية في العالم باعتبار الشذوذ الجنسي واللواطة ضد الدين السيخي، وضد الرمز الديني السيخي للاتصال الجنسي، وأن الشذوذ الجنسي يعتبر فعل ضد قوانين الطبيعة، كما دعت السلطة العليا للسيخ أتباع هذا الدين أن يناصروا القوانين التي تجرم الشذوذ.[1]

وفي الديانة الصينية فإن أي سلوك شاذ مرفوض وغير مرحب به، فوفقا لتعاليم الديانة الكنفوشية فإن الشاذين جنسيا يعتبرون خارجين على مبادئ الديانة الكنفوشية التي تشجع على التناسل، كما أن الطاوية وهي الديانة السائدة في الصين تنظر الى الشذوذ الجنسي على أنه لا يحقق الاتزان، فحسب معتقداتهم فإن الذكر يحقق الاتزان بالطاقة الموجودة في الانثى والانثى تحقق الاتزان بالطاقة الموجودة في الذكر، اذ لا يتم الوصول الى هذا الاتزان من خلال ممارسة الجنس المثلي.[2]

وفي الديانة الصينية فإن أي سلوك شاذ مرفوض وغير مرحب به، فوفقا لتعاليم الديانة الكنفوشية فإن الشاذين جنسيا يعتبرون خارجين على مبادئ الديانة الكنفوشية التي تشجع على التناسل، كما أن الطاوية وهي الديانة السائدة في الصين تنظر الى الشذوذ الجنسي على أنه لا يحقق الاتزان، فحسب معتقداتهم فإن الذكر يحقق الاتزان بالطاقة الموجودة في الانثى والانثى تحقق الاتزان بالطاقة الموجودة في الذكر، اذ لا يتم الوصول الى هذا الاتزان من خلال ممارسة الجنس المثلي.[3]

إذا وبرغم من بعض المحاولات لإدخال هذا السلوك وتطبيعه في مختلف الديانات من قبل أتباعها إلا انه من خلال بيان موقف الأديان من موضوع المثلية الجنسية يتضح لنا بان هذا السلوك غير مقبول فيها ومحرم، ويعتبروه من السلوكات الغير مقبولة والمنافية للفطرة البشرية السوية وتخالف ما جاء في الكتب السماوية.

---

[1] – world Sikh group against gay marriage bill. http://www.cbc.ca/story/canda/national/2005.

[2]–http://www.glbtq.com/social-sciences/china,5:htm.? Homosexualityin china

[3]– Homosexuality in china. http://www.glbtq.com/social-sciences/china,5:htm.?

الفصل الثاني

موقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية الرضائية

الفصل الثاني

موقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية الرضائية

تباينت واختلفت مواقف الأنظمة القانونية من ظاهرة المثلية الجنسية، بين معارضين ورافضين لهذا السلوك باعتباره تصرفا شاذا مخالفا لطبيعة الانسان السوي ومخالفا للأخلاق والدين، وعلى هذا الأساس فقد تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين، تطرقنا لموقف الأنظمة القانونية من المثلية الجنسية (المبحث الأول) أما (المبحث الثاني) عالجنا التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية، ولأجل الالمام بكل الجوانب فقد قسمنا هذا الفصل الى:

المبحث الأول: موقف الأنظمة القانونية من المثلية الجنسية

المطلب الأول: التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية

المطلب الثاني: التشريعات التي تبيح المثلية الجنسية

المطلب الثالث: التشريعات التي أباحت المثلية الجنسية بعد التجريم

المطلب الرابع: موقف المشرع الجزائري من المثلية الجنسية

المبحث الثاني: التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية

المطلب الأول: الشراكة المثلية

المطلب الثاني: الزواج المثلي

المطلب الثالث: المساواة وعدم التميز

المطلب الرابع: حماية المثلية الجنسية الرضائية

المبحث الأول

موقف الأنظمة القانونية من المثلية الجنسية

لم تسر التشريعات في دول العالم على وتيرة واحدة، وذلك فيما يتعلق بموضوع المثلية الجنسية الرضائية، فهناك من التشريعات من أباحت هذا الفعل وهناك من تجرم هذا السلوك وتحاربه الى انه في الطرف المقابل هناك من التشريعات من ألغت تجريم المثلية الجنسية وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث الى أربع مطالب سنتطرق أليها فيما يلي:

المطلب الأول:

التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية

إن القانون هو عبارة عن مزيج بين قواعد الدين والاخلاق باختلاف طرق التعبير عنه، إلا أنه قد تعددت وتنوعت التشريعات الوضعية التي تجرم أفعال المثلية الجنسية الشاذة، وكذا تشدد عقوباتها، حيث أن هذا التجريم لا يقتصر فقط على الأنظمة التشريعية العربية بل ويشمل كذلك الأنظمة التشريعية الأجنبية، وفي هذا الصدد سنتطرق الى التشريعات العربية التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية (أولا) وكذا التشريعات الأجنبية التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية (ثانيا).

الفرع الأول: التشريعات العربية التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية

أولا: المغرب

حسب ما جاء في الفصل 489 من قانون الجنائي المغربي يعاقب ب (الحبس من 6أشهر إلى 3سنوات وغرامة مالية من 120 إلى 1000درهم من أرتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي مع شخص من جنسه ما لم يكن فعله جريمة أشد)، حيث أنه وبالرغم المعارضة التي يلقاها المغرب جراء إصرارهم على وصف ظاهرة المثلية الجنسية بمصطلح "الشذوذ" إلا أن

المسؤولين مصرين على استخدام والاحتفاظ بهذا المصطلح، وكما أن القانون المغربي قد صنف المثلية الجنسية ضمن "جرائم العرض".[1]

ثانيا: تونس

في حين نجد في القانون الجنائي التونسي في الفصل 230يعاقب ب (مرتكب اللواط أو المساحقة إذا لم يكن داخلا في أي صورة من الصور المقررة في الفصول المتقدمة بالسجن مدة 3 أعوام). إذا فهذه المادة تتعلق بتجريم فعل بين شخصين بالغين بالتوافق في مكان خاص ونستنتج من هذه المادة أن جريمة الشذوذ الجنسي لا تقوم في حالات، ومن هذه الحالات نذكر: إن لم يكن الشخصان بالغيين أو إذ لم يكن برضي الطرفين، وهنا تكمن خطورة هذا الفصل حيث يفتح الأبواب على العديد من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان. [2]

ثالثا: موريتانيا

أما في التشريع الموريتاني ينص القانون الجنائي الموريتاني في الفصل 308 على أن (كل فرد بالغ ومسلم يضبط متلبسا بممارسة أفعال مخالفة للطبيعة مع فرد أخر من نفس جنسه يعاقب بتطبيق حد الرجم على الملاء أما إذا كان الفعل بين امرأتين يعاقب حسب نص المادة 306و التي مفادها (سوف يعاقب أي شخص ارتكب إهانة ضد الآداب العامة والاخلاق الإسلامية أو قد دنس الأماكن المقدسة أو ساعد على تدنيسها من قبل بعقوبة إصلاحية من 3أشهر الى سنتين وغرامة من 5000الى 6000). [3]

[1]– الكاتب ربيع الجزولي تحت عنوان (المثليين و العابرون الجنسيون بالمغرب بين المنع القانوني و الاضطهاد المجتمعي) مقال منشور بتاريخ 28 يوليو 2022،موقع الرابط60004/28/2022/laune/com.marayana://https/

[2]مقال منشور على موقع ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق أفراد مجتمع الميم في تونس) بتاريخ 2ابريل 2023، موقع الرابط: /https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[3]– المادة 308 من القانون الجنائي الموريتاني رقم 162 عام 1983م

رابعا: لبنان

لكن الوضع مختلف في لبنان رغم أن المادة 534 تحظر هذا السلوك الشاذ والتي تنص على (إقامة علاقات جنسية مع ما يخالف قوانين الطبيعة ويعاقب مخالفها بالسجن لمدة سنة)، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات والمطالبات بإلغاء هذه المادة، بل وأصبح المجتمع اللبناني يشهد زيادة في تقبل المثلية الجنسية، وليس هذا فقط بل تعد الجمعية اللبنانية للطب النفسي الأولى عربيا في إزالة المثلية الجنسية من قائمة الامراض النفسية. [1]

خامسا: الكويت

بينما يعاقب قانون العقوبات الكويتي في مادته 193 الفعل المثلي ب 7 سنوات التي مفادها (إذا واقع رجل رجلا أخر بلغ الحادية والعشرين وكان برضائه عوقب كل منهما بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات) وأصدر قانون خليجي مشترك بين الكويت وسعوديا للكشف الاكلينيكي عن الوافدين وعدم استقبال من ثبتت مثليتهم وكما انها انشغلت بما أسمته الصحافة العرس المثلي [2]

سادسا: السودان

تعاقب المادة 148 من القانون الجنائي السوداني اللواط والذي تعرفه على انه كل من ادخل حشفته أو ما يعادلها في دبر امرأة أو رجل اخر أو مكن رجلا أخر من إدخال حشفته أو ما يعادلها في دبره " بالجلد 100 جلدة والسجن 5 سنوات، تنطبق نفس العقوبة عند العودة للمرة الثانية، أما العود للمرة الثالثة فعقوبته الإعدام أو المؤبد. [3]

---

[1]– مقال منشور على موقع ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في لبنان) رابط الوقع:
/https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[2]– مقال منشور على موقع ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في لبنان) رابط الوقع:
/https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[3]– قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960م.

سابعا: ليبيا

يحظر قانون العقوبات الليبي العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، ولذلك فهو يجرم العلاقات الجنسية المثلية، بموجب المادة 407(4): "كل من واقع إنسانا برضاه يعاقب هو وشريكه بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات " كما تنص المادة 408(4) على أن "كل من هتك عرض إنسان برضاه يعاقب هو وشريكه بالحبس" دون تحديد المدة [1]

ثامنا: اليمن

نفس السياق اتجه قانون العقوبات اليمني فنجد انه قد جرم العلاقات الجنسية المثلية بناء على ما جاء في نص المادة 264و التي تنص على "اللواط هو إتيان الانسان من دبره، ويعاقب اللائط والملوط ذكرا كان او انثى بالجلد مائة جلده ان كان غير محصن ويجوز تعزيزه بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ويعاقب بالرجم حتى الموت ان كان محصنا.

أما السحاق فقد تطرقت له المادة 268 والتي تعاقب العلاقات الجنسية بين النساء بالسجن لمدة تصل الى 3 سنوات. [2].

في الضفة الأخرى نجد العديد من الدول التي لم تجرم المثلية الجنسية في نصوص تشريعية خاصة إلا أنها نسبتها الى جرائم العرض وتعاقب عليها وفق لما أملت عليهم عاداتهم وتقاليدهم وديانتهم في أول المقام ومن هذه الدول نذكر على سبيل المثال (مصر، السعودية، العراق، الأردن سوريا) ...إلخ.

تاسعا: مصر والعراق

فإذا ما بحثنا في القانون المصري لا نجد أي تجريم قانوني فعلي للنشاط الجنسي الفعلي إلا أنهم قد أدرجوا المثلية الجنسية ضمن جرائم "ممارسة الفجور والتحريض عليه وخدش الحياء

[1]– قانون العقوبات الليبي لسنة 1953م رابط الموقع: https://srhr.org/abortion

[2]– policies/documents/countries/01-libya-penal-code-1953. https://srhr.org/abortion

العام" طبقا للقانون رقم 10لعام 1961 وأن عقوبة تلك الاتهامات تصل كحد أقصي السجن ثلاث سنوات ويحاكم بمقتضاها الفاعل أو الشريك في الجريمة سواء بالتسهيل أو المساعدة.[1]

أما القانون في العراق غير واضح فبعد الغزو الأميركي جرى تعديل القانون عام 1969 فلم يعد يوجد أي تجريم واضح للعلاقات بين المثليين، ومع ذلك فإن التقارير وتأكد أن المناطق الخاضعة لحكم الشريعة تنزل عقوبة الاعدام بهم، وأن الميليشيات أقدمت على خطف وتهديد العديد من مغايري الجنس[2]

عاشرا: الأردن و السعودية:

بينما في التشريع الأردني فلا يوجد أي تجريم إلا أن الافراد المثليين يتعرضون لصعوبات كثيرة حتى أن إدارة السجون تضع المثليين في الحجز الانفرادي اذ أن القانون يعاقب كل (من يقوم بفعل منافي للحياء العام في المجتمع عام أو عرض في محل عام أي تصوير أو صورة شمسية أو رسم أو نموذج بذيء أو أي شيء أخر قد يؤدي الى إفساد الاخلاق بالحبس مع الغرامة[3]

نفس الشيء في التشريع السعودي حيث لا يوجد قانون عقوبات واضح في السعودية، لكن تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل صارم، ووفق الشريعة تجرم المثلية الجنسية المعروفة عندهم ب "الشواذ" فعقوبة القتل رجما في حالة ما إذا كان الرجل متزوج أما إذا كان الرجل غير متزوج (أعزب) فيعاقب بمئة جلدة والسجن لمدة عام، أما بالنسبة لغير المسلم الذي يرتبط

---

[1]– الكاتب صابر المحلاوي مقال بعنوان :(ماهي عقوبة المثلية الجنسية أو الترويج لها في مصر؟) مشور بتاريخ الاثنين 25سبتمبر 2017م رابط الموقع: https://www.masrawy.com

[2]– م، عباس إبراهيم جمعة المالكي. (2022). المثلية الجنسية بين التجريم والاباحة في قانون العراقي النافذ. مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، (79)،65-80 منشور بتاريخ (2022-06-01) رابط الموقع: https://doi.org/10.33193/JALHSS.79.20220668

[3]–د مصطفى التل –القانون الأردني لا يجرم المثلية الجنسية–مقال منشور بتاريخ 26يوليو2022 رابط الموقع: https://watananews.com

بعلاقة مثلية مع مسلم، فيعاقب بالقتل رجما أيضا بموازاة ذلك تحرم العلاقات خارج الزواج أيا كان شكلها. [1]

سوريا:

إن القانون السوري حاله حال القانون المصري والسعودي، لم يتطرق صراحة في طياته ولم يشر للمثلية الجنسية إلا أنه أستخدم مصطلح "على خلاف الطبيعة"

حيث نصت المادة 520 من قانون العقوبات السوري على ما يلي "كل مجامعة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس حتى 3سنوات "[2].

الفرع الثاني: التشريعات الأجنبية التي تجرم المثلية الجنسية

ان تجريم المثلية الجنسية لم يقتصر فقط على التشريعات العربية انما هناك من الدول الأجنبية تجرم وترفض هذا الفعل ونحن بدورنا سنتعرض في هذا العنصر الى نماذج من التشريعات الأجنبية التي تجرم هذا السلوك بصورتيه المثلية الجنسية الانثوية والمثلية الجنسية الذكورية.

ففي قارة إفريقيا فإن 34 دولة من أصل 51 تعاقب على الشذوذ الجنسي والتي تتمثل في (أنجولا، بستوانا، نيجيريا، الكاميرون، جيبوتي، أرتيريا، أثيوبيا، جامبيا، غانا، جوانا، ليبيريا، مالاوي، موزمبيق، السنغال، سيراليون، تنزانيا، وتوجو).

أما بالنسبة ل (زمبابوي، زامبيا، تنزانيا، أوغندا، نامبيا، كينيا) فعاقبت هذه التشريعات من الدول اللواط فقط. [1]

[1]– عبد الصمد الديالمي باحث مغربي مقال بعنوان (المثلية الجنسية في المجتمعات العربية والإسلامية بين الرفض والقبول) منشور بتاريخ 1نوفمبر 2022م رابط الموقع: https://www.alfaisalmag.com

[2]– مقال تحت عنوان (كيف ينظر القانون السوري الى المثلية الجنسية) نشر بتاريخ 29-04-2019 رابط الموقع: https://moriaog.com

بينما في قارة أسيا فإن هذا الفعل مجرم في تشريعات كل من (أفغانستان، بنغلادش، الهند، إيران،) حيث نجد في ماليزيا عقوبة المثلية الجنسية تصل لسجن مدة عشرين عام، أما في باكستان يعاقب على اللواط فقط، في حين تتراوح العقوبة بين السجن لمدة عامين الى السجن مدى الحياة، كما تصل العقوبة في القانون السريلانكي الى السجن عشر سنوات، أما في تركستان وأوزباكستان فتجرم قوانين العقوبات اللواط فقط. [2]

رغم ان أغلب الدول في قارة أمريكا تعتبر من أكبر الداعمين لموضوع المثلية الجنسية الا انه في المقابل هناك بعض الدول التي تجرم وترفض هذا الفعل، فاذا ما اتجهنا الى شمال ووسط القارة الامريكية نجد العديد من الدول تعاقب على المثلية الجنسية ومن هذه الدول نذكر (انتاجو) حيث أن هذه الأخيرة تصل العقوبة فيها لمدى الحياة، أما في جرنادا وجامايكا يعاقب على اللواط بالسجن لمدة عشر سنوات.

المطلب الثاني

التشريعات القانونية المؤيدة للمثلية الجنسية الرضائية

إن المثلية الجنسية (الشذوذ الجنسي) شئنها شئن الكثير من المواضيع التي تتجاذبه العديد من الأطراف، سواء ما تعلق بالتشريعات القانونية المجرمة والرافضة أو التشريعات القانونية المؤيدة لها، اما بالنسبة لهذا المطلب سنعالج في فحواه أمثلة عن بعض الأنظمة القانونية التي تدعم الشذوذ، وتعتبر أي منع أو تجريم لهذا السلوك بمثابة انتهاك للحق في الخصوصية و الحق في عدم التميز ، بل إن القوانين التي تجرم تلك الممارسات تعد خرقا لالتزامات القانونية المفروضة عليها بوجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

---

[1]– مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في إفريقيا) بتاريخ 15 مارس2023 رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

[2]– مقال منشور على منصة هسبريس تحت عنوان (هذه 69دولة بالعالم تجرم العلاقات الجنسية المثلية) نشر بتاريخ السبت 8 سبتمبر 2018 رابط الموقع: https://www.hespress.com في حين يعاقب قانون العقوبات "الجواني" في جنوب أمريكا على اللواط بالسجن مدى الحياة.

،وحسب كافة المواثيق والإعلانات العالمية لحقوق الانسان فإنه يعتبر انتهاكا ،الدول التي تقيم الحد على المثليين ،ومن هذه الأمثلة نذكر [1].

الفرع الأول: قوانين الدول الأوربية التي أيدت المثلية الجنسية

-قانون العقوبات الفرنسي:

كان في بداية الامر وبناء على أحكام الديانة المسيحية يطبق حكم الإعدام على العلاقات الجنسية الشاذة. أما في قانون (نابوليون) فلم ينص على تجريم اللواط، إلا أنه مع قيام الثورة الفرنسية عام 1791 تم إلغاء تجريم علاقات الشذوذ الجنسي، وبعد الحرب العالمية الثانية في 1945تم وضع الفقرة 3من المادة 331 من قانون العقوبات الفرنسي القديم الذي يعاقب على فعل الشذوذ الجنسي مع القاصر دون 21 من عمره[2].

وبعد ذلك تم تخفيض العمر الى 18 عاما، وبقي لأمر على ذلك النحو إلى غاية 1982/08/04ليتم إلغائه في عهد حكم الاشتراكيين في ظل رئاسة فرانسوا ميتران، وتطورت الاحداث في فرنسا الى غاية إباحة الزواج بالممثلين، والسماح لهم بالتبني الأطفال بموجب القانون رقم 404/2013 المؤرخ في 2013/05/17

لتصبح بعد ذلك فرنسا البلد الثالث عشر في العالم الذي يسمح بزواج المثليين [3]

-المثلية الجنسية في القانون الإسباني

أصبحت إسبانيا وجهة للعديد من المثليين والمغايرين الجنسين الهاربين من قوانين بلادهم وتقاليد مجتمعهم، هذا ما جعل منها واحدة من أكثر الدول الليبرالية الداعمة للمثلية الجنسية،

[1]- مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في الأميركتين) بتاريخ 15مارس 2023-10:19رابط الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

[2]- د، نجيمي جمال (جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) دراسة مقارنة، ص 377.

[3]- د، نجيمي جمال (جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) دراسة مقارنة، ص378

سواء على الصعيد الفني كالسينما والمسرح أو الجانب الادبي، فضلا عن القضايا الاجتماعية والسياسية.

إذ أن القانون الإسباني وكغيره من القوانين المؤيدة لفكرة المثلية الجنسية قد نص على الاعتراف القانوني بالعلاقات المثلية، عام 1994م في حين أنه قد أثيرت مسالة دستورية الزواج المثلي في القانون الاسباني، في نص القانون رقم 13 لسنة 2005م والصادر في أول يوليو سنة 2005م، على أن الزواج ينتج أثره بنفس الشروط سواء كان المتعاقدان من نفس النوع أو من نوع متماثل، [1].

الفرع الثاني: قوانين الدول الاسيوية التي أيدت المثلية الجنسية

إذا ما سلطنا النظر في قارة أسيا، نجد أن المثلية الجنسية محدودة مقارنة بمناطق أخري كثيرة في العالم حيث يعد هذا النشاط الجنسي محظورا في 22 بلدا من الدول الأسيوية، في حين شرعت وباركت هذا السلوك 8 دول، ففي أسيا الوسطى يعد النشاط الجنسي قانوني في كل من (قيرغيزستان، طاجيكستان) منذ عام 1998م.

أما بالنسبة لحقوق المثليين في أوراسيا، فقد اعترفت به كل من أبخازيا (1991م)، كرواتيا (2000م)، أرمينيا (2003م)، ارتساخ(2000م)، أذربيجان(2000م)، كازخستان وقبرص(1998م) ...الخ)

نفس الشيء في غرب أسيا فتعد إسرائيل من الدول الاسيوية الوحيدة التي تقدم مجالا واسع لحقوق المثليين بما في ذلك الاعتراف القانوني بالعلاقات المثلية، فتعد المثلية الجنسية قانونية منذ عام 1963 م وكما قامت هذه الأخيرة بالتوقيع على الإعلان الأمم المتحدة، أما الهند نصت في بداية الامر المادة 377 من القانون الهندي فإن < الاتصال الجنسي بين رجل

[1]– مقال منشور على منصة ويكيبيديا بعنوان (حقوق المثليين في إسبانيا) نشر بتاريخ 1يونيو2023 رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

و رجل او سيدة و سيدة أخرى يعتبر ضد نظام الطبيعة، و هو ما يعد جريمة قد تصل عقوبتها الى عشرة أعوام > إلا أن هذه المادة قد ألغيت و من الدول الاسيوية بوتان ونيبال التي تعد من دول جنوب أسيا فهي الأخرى كذلك اعترفت بالمثليين [1]

الفرع الثالث: قوانين الدول الافريقية والامريكية التي أيدت المثلية الجنسية

قارة أمريكا:

تعتبر أمريكا واحدة من أكبر القارات الداعمة والأكثر تقبلا للمثلية الجنسية، ومن دول القارة الامريكية الداعمة لشذوذ الجنسي "كندا" فهذه الأخيرة قد اعترفت بالمثليين وبزواجهم منذ 27يونيو 1969 وذلك بعد تعديل القانون الجنائي[2]،وكما انها وضعت برنامج سري لاستقبال المثلين الجنس و متحولين الجنسين أما في "الولايات المتحدة الامريكية" فقد أدلى الأمين العام (بان كي مون) بكلمته أمام المنتدى الدولي الذي كان مقره في "لاهاي" بهولندا في 17مايو 2013م بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة كراهية ضد المثلية الجنسية والذي صرح فيه أن <حقوق الانسان للجميع ولا يطبق هذا المبدأ إلا إذا قمنا بمكافحة الكراهية ضد المثلية الجنسية>

وكما أضاف: < من المميزات التي يتمتع بها الإعلان العالمي لحقوق الانسان الحرية والمساواة، ونحن لن نكون قد التزمنا وحققنا هذا الوعد، مالم يتمتع الجميع بالحماية التي يستحقونها دون استثناء >[3]

---

[1]–مقال منشور على منصة عريق تحت عنوان (حقوق المثلين في أسيا) بدون تاريخ النشر، موقع الرابط: https://areq.net

[2]– دلال البزري مقال منشور على منصة المدن تحت عنوان (كندا والفورة المثلية) نشر بتاريخ الاحد 2014/01/26 موقع الرابط: https://www.almodon.com

[3]– مقالة منشورة على منصة فرانس24 مفادها (بادين يوقع قانونا يحمي زواج المثليين في جميع أنحاء البلاد) نشرت في 14/12/2022-01:44، موقع الرابط: https://www.france24.com

إذا وعلى هذا الأساس فقد دعي مسؤول الأمم المتحدة الحكومات في جميع أنحاء العالم الى حماية حقوق المثليين والمطالبة بإلغاء القوانين التي تعمل على التميز ضدهم حيث شهدت المثلية الجنسية تطور كبير في الولايات المتحدة الامريكية اذ انها تعد من بين أكثر البلدان الليبرالية في العالم فيما يتعلق بحقوق المثلين قد اقرت النشاط الجنسي بين البالغين المتراضين المثليين وكذلك المراهقين المثليين منذ 26يونيو 2003م.

قارة إفريقيا:

أما إفريقيا حالها حال العديد من دول العالم التي تبنت المثلية الجنسية فجد في قانون العقوبات عام 1886 للراس الأخضر تنص المادة رقم 71على< أن الأفعال الغير طبيعية ليست قانونية >إلا انه وبعد ذلك وفي عام 2004 قام الراس الأخضر بتعديل قانون العقوبات ليصبح بذلك ثاني دولة إفريقية تشرع النشاط الجنسي المثلي وكما أنها وقعت على ميثاق الأمم المتحدة، في حين أن القانون دولة البينين لم يجرم المثلية الجنسية منذ البداية. [1]

المطلب الثالث

الأنظمة القانونية التي أباحت المثلية الجنسية بعد التجريم

بعد أن كانت المثلية الجنسية من السلوكات المحضورة إلا أن الكثير من الدول قامت بإلغاء تجريم هذا الميول الجنسي واعتبرته حق يجب حمايته والدفاع عنه، وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في هذا المطلب الذي قسمناه بدوره الى فرعين، الفرع الأول نخصصه ل أساس عدم تجريم المثلية الجنسية الرضائية أما الفرع الثاني سنتعرض فيه لنماذج من التشريعات التي أباحت المثلية الجنسية الرضائية بعد التجريم .

[1] :– مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في إفريقيا) نشر في تاريخ15مارس2023م رابط الموق https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

الفرع الأول: أساس عدم تجريم المثلية الجنسية الرضائية

يرجع الأصل في عدم تجريم المثلية الجنسية إلى عدة أسباب ومن هذه الأسباب الخلط الكبير بين حقوق الانسان وموضوع المثلية الجنسية حيث أن معظم الدول تربط بينهما، فحقوق الانسان وفقا لهذا المنطلق تسمح له في أن يعيش حياة مادية بحتة وكريمة بعيدا عن التميز

العنف والكراهية، أما السبب الثاني والذي زاد الوضع سواء باتت المثلية الجنسية من المواضيع التي ألقت اهتمام ومتابعة من قبل المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ولجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ففي 17 يونيو 2011، بدأت جنوب افريقيا قرار في مجلس حقوق الانسان تطلب فيه من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان اعداد تقرير حول أوضاع الأشخاص المثليين في جميع انحاء العالم لمتابعة وتنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا مرر القرار من 23 الى 19 مع امتناع ثلاثة دول (بوركينا فاسو، الصين، وزومبابوا) فكان هذا أول قرار وكان أول ظهور لحقوق المثليين في الأمم المتحدة سنة 1994 من خلال القرار الإيجابي لقضية تونين ضد أستراليا من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة التي فرضت أن العهد الدولي على أن القوانين ضد المثلية تشكل انتهاكا لحقوق الانسان. [1]

–وبعد ذلك أصبح التوجه الجنسي موضوعا للنقاش في المفاوضات حول مشروع عمل بيجين وذلك في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في سبتمبر 1995م

توسعت المناقشات في ديسمبر 2006 لتشمل الهوية الجنسية، حيث ان النرويج قدمت بيانا مشتركا حول انتهاكات حقوق الانسان على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية الى لجنة

[1]– قضية تونين: هي قضية رفعتها فتاة ضد استراليا وهذه الفتاة من مغايري الهوية الجنسية من ذكر الى أنثى بهدف الحصول على جواز سفر من أجل إجراء عملية جراحية لإعادة تحديد نوع جنسها رفضت الدولة منحها هذا الطلب الامر الذي دفعها ترفع دعوة ضد استراليا لتكلل في الأخير بفوز الفتاة في القضية ينظر البلاغ الذي اعتمدته اللجنة المعنية بحقوق الانسان بموجب الفقرة 4من ال مادة5من البروتوكول الاختياري، بشأن البلاغ رقم 2012/2172. موقع الرابط:
https://docstore.ohchr.org

الحقوق بالنيابة عن 54 دولة اما في ديسمبر 2008 قامت الارجنتين هي أيضا بتقديم بلاغ الى الجمعية العامة نيابة عن 66 دولة.

في سنة (2000) قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدراج الميول الجنسي في قراراتها واشارت في هذا الصدد للإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي كما فعلت لجنة حقوق الانسان السابقة [1].

الفرع الثاني: نماذج عن التشريعات التي ألغت تجريم المثلية الجنسية الرضائية

إن الاعتراف الدولي بالحق في ممارسة الجنس الرضائي المثلي قد تسبب في حصر رقعة التجريم، إذ أن الدول التي تجرم المثلية الجنسية تنحصر يوما بعد يوم في المقابل نجد عدد التشريعات التي تتخلى عن التجريم تزداد بشكل رهيب، خصوصا في الآونة الأخيرة.

فإذا ما اتجهنا نحو أوروبا نجد أن أغلب دولها قد ألغت من قوانينها تجريم الشذوذ الجنسي ومن هذه الدول نذكر:

بولندا:

كان المثليين في بولندا يواجهون تحديات كبيرة، وهذا راجع لكون المجتمع البولندي مجتمع محافظ، ففي بلاد كاثوليكية بامتياز لم تكن هذه الفئة من المجتمع مرحب بها، إلا أن الامر لم يبقى كذلك، ففي عام 1932م قامت بولندا بإلغاء تجريم الشذوذ الجنسي[2].

فرنسا:

مثلما تطرقنا سابقا وبعد أن كانت عقوبة اللواط في فرنسا هي الإعدام جاءت الثورة الفرنسية لتطمس أي أثر يجرم المثلية الجنسية في طيات قوانينها، فقانون العقوبات الفرنسي

[1]– مقال منشور على منصة ويكيبيديا بعنوان (حقوق المثليين في الأمم المتحدة) نشر بتاريخ 15مارس2023 موقع رابط : https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[2]– مقالة منشورة على صفحة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في بولندا) نشرت بتاريخ 15 مارس 2023م، موقع الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

لسنة 1791م لم يتضمن أي نص يحضر فيه الأفعال المثلية نفس السياق اتجه قانون نابليون لسنة 1810م[1]

ألمانيا:

قد كان الشذوذ الجنسي سبب في قتل الألاف من الأشخاص في ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية فور وصول النازيين لسلطة عام 1933حيث أنهم تعرضوا لكل أنواع العنف والاضطهاد ففي بداية الامر كان غير قانوني بموجب نص الفقرة 175 التي أقرتها الإمبراطورية الألمانية سنة 1871م، إلا أنها ألغيت في كل من ألمانيا الشرقية عام 1968 وكذا ألمانيا الغربية سنة 1969 أما في عام 1994م فقد تحققت المساواة في السن القانوني وألغي التجريم بشكل كامل[2]

إنجلترا:

أو ما تعرف ببريطانيا العظمى، كغيرها من دول القارة الأوروبية قامت بإلغاء تجريم المثلية الجنسية فالقانون الإنجليزي لم يعد يعاقب الشذوذ الجنسي منذ عام 1967م[3]

وفي نفس السياق أتجه كل من: اليونان عام 1967م، والبرتغال إذ أن المشرع البرتغالي قام بإباحة المثلية الجنسية عام 1982م

أما أذا ما اتجهنا نحو أسيا نجد العديد من الدول التي ألغت تجريم اللواط ومن بينها نذكر:

---

[1]– د، نجيمي جمال (جرائم الادب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) مرجع سابق ص378.

[2]–مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (اضطهاد المثليين في ألمانيا النازية والهولوكوست) نشر ب تاريخ5مايو 2023، موقع الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[3]–أول تجريم للمثلية في التشريع الإنجليزي كان عام 1533م، وكان هذا القانون يسمى buggery Law والمقصود بكلمة buggeryتستخدم لدلالة على ممارسة الجنس الشرجي بين ذكرين أو بين ذكر وأنثى:

.An Intercourse between two males or male and female. See Sunsan(M) :op.cit.p753

اليابان:

في بداية الامر كان قانون العقوبات الياباني لسنة 1873 يعاقب على الشذوذ الجنسي إلا أنه وفي حلول العام 1880 أصبح هذا السلوك مباح، وتم إلغاء النصوص التي كانت تجرمه بين عامي 1872و 1880. [1]

وفيما يخص أمريكا نتج عن القرار الذي أصدرته المحكمة العليا بعدم دستورية قانون العقوبات في ولاية تكساس والذي أصبح بمقتضاه جميع التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية بين البالغين والتي تتم في مكان خاص غير دستورية

ليتم بعد ذلك رفع التجريم عن كل تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية لكل من:

ولاية إيلينوي 1962، كناتيكت عام 1971، كولورادو وأوريغون م1972، وفي عام 1973ألغي التجريم في كل من ولاية (ديلاوير، داكوتا الجنوبية، هاواي) أما في عام 1973م تم إلغاء التجريم في ولاية أوهايو،أما في سبعينات القرن الماضي فقد تم إلغاء التجريم في كل الولايات التالية: (كاليفورنيا، فرجينيا الغربية، وايومنغ، داكوتا الجنوبية، فيرمونت) في حين تم في ثمانينات القرن الماضي إلغاء في كل من (ألاسكا، وينس كنسن) أما في تسعينات ألغت كل من (ماريلاند جورجيا تينسي مونتانا نيفادا) تجريم اللواط من تشريعاتها، لتنظم إليهم أريزونا ومينيسوتا عام 2001م.

-ونجد كذلك الارجنتين في أمريكا الجنوبية والتي هيا أيضا ألغت بدورها الميول الجنسي سنة 1886م[2]

[1]- مقالة منشورة علة منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في اليابان) نشرت بتاريخ 30 مايو 2023م رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

[2]- مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في الولايات المتحدة) نشر بتاريخ 15 مارس 2023 موقع الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

إذا فهذه نبذ صغيرة عن بعض التشريعات القانونية التي أباحت المثلية الجنسية الرضائية بعد أن كانت من الأشياء المجرمة والمرفوضة.

المطلب الرابع

موقف المشرع الجزائري من المثلية الجنسية الرضائية

أن الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من 130 سنة والدول الغربية التي تنادي بالحرية الجنسية، والكم الهائل من الضغوطات الممارسة من قبل الجمعيات والمنظمات الدافعة عن حقوق الشواذ جنسيا، لم يستطيعوا صد المجتمع الجزائري عن وازعه الديني وأخلاقه ومبادئه، إذ أن المشرع الجزائري كان وما زال يعتبر موضوع المثلية الجنسية من المواضيع الشائكة والحساسة، حيث أنه سن في ذلك مجموعة من الخطوط الحمراء التي يترتب عن تجاوزها عقوبات جزائية ولذلك ارتأينا تقسيم هذا المطلب الى أولا (العقوبة التي أقرها المشرع الجزائري لجريمة الشذوذ الجنسي) ثانيا (الظروف المخففة و المشددة لجريمة الشذوذ الجنسي) ثالثا(الشروع في جريمة الشذوذ الجنسي في التشريع الجزائري)

الفرع الأول: العقوبة التي أقرها المشرع الجزائري لجريمة الشذوذ الجنسي

إن المشرع الجزائري لم يعرف في طيات قوانينه موضوع المثلية الجنسية بل اكتفى فقط بتحديد والتطرق للعقوبات المقررة لها وكما أن العقوبة التي أقرها في جريمة الشذوذ الجنسي عقوبة جنحة بسيطة مقارنة بتشريعات الأخرى والقوانين المقارنة التي تعرضنا لها سابقا والتي تجرم نفس الفعل فحسب المادة 338من قانون العقوبات الجزائري فقد قام المشرع الجزائري بالمعاقبة على جنحة الشذوذ الجنسي بعقوبة أصلية من شهرين الى سنتين حبس وبغرامة مالية من 20.000الى 100.000دينار[1].

[1]–راجع ال مادة338 من قانون العقوبات الجزائري القانون رقم 16–02 المؤرخ في 19 يونيو سنة 2016.

والى جانب هذه العقوبة الاصلية فإن المشرع الجزائري قد صاغ مجموعة من العقوبات التكميلية وفقا لنص المادة 9من قانون العقوبات الجزائري.

الفرع الثاني: الظروف المخففة والمشددة لجريمة الشذوذ الجنسي

لكل جريمة ظروف تشديد وظروف تخفيف وجريمة الشذوذ الجنسي تندرج ضمن هذه الجرائم

فبالرجوع الى أحكام قانون العقوبات الجزائري في نص المادة 53 مكرر 4، تنص على أن المجرم المتابع بجرم الشذوذ الجنسي قد يستفيد من ظروف التخفيف إذا كان المتهم غير مسبوق قضائيا [1].

فيما يتعلق بظروف التشديد فقد نصت عليه المادة 338 في الفقرة الثانية، والتي تقتضي بأنه في حالة ما إذا كان أحد الجناة بالغ والأخر قاصر لم يصل الى سن 18 عشر فيجوز رفع العقوبة الى 3 سنوات حبس وغرامة مالية قدرها 20.000 دينار [2]

ويستدل في ذلك بما وقع أمام محكمة وهران في شهر سبتمبر عام 2014م إذ أن كهلا في الاربعينات من عمره، متزوج مسبوق قضائيا، موقوف بتهمة الشذوذ الجنسي على قاصر، كان الضحية يعمل كمساعد بناء في الحي، فقام الجاني باستدراجه لمنزله بهدف أجراء بعض التعديلات، لكن سرعان أنقض عليه وهدده بالقتل إذا ما أخبر أحد بذلك، لكن سرعان ما قامت أم الضحية بإيداع شكوة لدى مصالح الأمن، فبعد أن أثبت الطبيب الشرعي تعرض الفتى

[1] – مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية قسم قانون العام من إعداد الطالب معوش عثمان تحت عنوان (الظروف المخففة والظروف المشددة)

[2] –جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2019/2018، موقع الرابط: http://e-biblio.univ-mosta.dz

للاعتداء الجنسي العنيف، قامت مصالح الامن بإلقاء القبض على الجاني و تم تحويله بعد ذلك الى المحكمة لتدينه ب 15 سنة سجنا نافذا [1]

وبالإضافة لظرف السن هناك ظرف أخر وهو ظرف العلانية حيث أن المشرع الجزائري حدده في الفقرة الثانية من نص ال مادة333 من قانون العقوبات الجزائري والتي مفادها (وإذا كان الفعل العلني المخل بالحياء من أفعال الشذوذ الجنسي ارتكب ضد شخص من نفس الجنس تكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 20.000الى 100.000دينار) [2].

تشدد العقوبة أيضا في حالة ما إذا كان الجاني من أصول من وقع عليه الفعل المخل، أو كان ذو سلطة عليه تضاعف العقوبة حسب نص المادة 333مكرر3 من قانون العقوبات الجزائري (تكون العقوبة الحبس من سنتين(2) الى خمس (5) سنوات إذا كان الفاعل من المحارم) [3].

حكم التشديد في حالة التعدد ويقصد بالتعدد أن ينسب الى شخص أكثر من جريمة واحدة سواء ذلك بسبب فعل واحد أو أفعال متعددة، أي تعدد الاعمال الخارجية والذي نصت عليه المادة 33من ق.ع والتي نصت على ما يلي:

(يعتبر تعددا في الجرائم أن ترتكب في وقت واحد أو في أوقات متعددة عدة جرائم لا يفصل بينهما حكم نهائي) [4]

---

[1]– راجع نص المادة 338 في الفقرة الثانية من قانون العقوبات الجزائري

[2]– ب–منال، شاذ يستدرج قاصر الى منزل ويغتصبه بالقوة، جريدة الحوادث، العدد 365، بتاريخ 7 الى 13 ماي 2015، ص 23.

[3]–راجع نص المادة 333 مكرر3 من قانون العقوبات الجزائري

[4]– مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية قسم قانون العام من إعداد الطالب معوش عثمان تحت عنوان (الظروف المخففة والظروف المشددة) جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2019/2018، موقع الرابط: http://e–biblio.univ–mosta.dz

ومثال ذلك في جريمة الشذوذ أن يقوم الجاني بارتكاب الفعل علانية وباستعمال العنف، هنا أجتمع عنصر العلانية مع عنصر العنف.

الفرع الثالث: الشروع في جريمة الشذوذ الجنسي في التشريع الجزائري

إن الشروع في جريمة الشذوذ الجنسي من المواضيع المهمة التي أهملتها معظم الدول، فبعد مئات الأبحاث المتعلقة بموضوع المثلية الجنسية ومختلف الكتب والمذكرات والقوانين نستنتج أن أغلب الدراسات التي عالجت هذا الموضوع قد أهملت أهم عنصر وهو عنصر الشروع، إذ أن المشرع الجزائري قد عالجه في نص المادة 335 من قانون العقوبات الجزائري والتي تقتضي (يعاقب بالسجن المؤقت من خمسة الى عشر سنوات كل من أرتكب فعلا مخلا بالحياء ضد إنسان ذكر أو أنثى بعنف أو شرع في ذلك) [1].

المبحث الثاني

التنظيمات التشريعية للمثلية الجنسية

لم يعد موضوع المثلية الجنسية يقتصر على مجرد دعوات الى الاعتراف به كحق من حقوق الانسان، بل تعدى الأمر ذلك، فهذه المرة لم تظهر مفردات المثلية الجنسية بهدف التجريم أو الاباحة، ولكنها ظهرت من أجل التنظيم والحماية إذا أنها

أصبحت حقا منظمنا في العديد من تشريعات العالم، حيث بات الهدف التي تسعى إليه هذه الدول الحصول على عائلات موازية للعائلات الطبيعية سواء من ناحية الحقوق والمساواة وصولا الى الزواج الى والتبني وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث الي أربع مطالب، المطلب الأول (الاعتراف بالشراكة المثلية) المطلب الثاني (الزواج المثلي) أما المطلب الثالث سنعالج فيه (حماية الميول الجنسية) والمطلب الرابع (حق المثليين في تبني الأطفال).

[1]– راجع نص المادة 335 من قانون العقوبات الجزائري

المطلب الأول

الاعتراف بالشراكة المثلية

إن الزواج هو العلاقة الشرعية التي حددها الله بين الرجل والمرأة من أجل استمرار النسل البشري وتعمير الأرض، وله أنواع سواء الزواج العرفي أو بدافع المتعة وغيرها من أنواع الزواج، غير أننا أصبحنا نسمع في السنوات الأخيرة عن نوع أخر من الزواج وهو <الزواج المثلي> والذي بدأ ينتشر خصوصا بالمجتمعات الغربية فإذا ما تسألنا عن الزواج المثلي فالقصد منه هو زواج بين شخصين من نفس الجنس أو من نفس النوع أي رجل مع رجل أو أنثى مع أنثى بينهما عقد رسمي بواسطة محامي وهو من أحد أهم أشكال الشذوذ الجنسي شيوعا، ومن خلال هذا المطلب سنتعرض لنماذج من التشريعات التي نظمت موضوع الشراكة المثلية فسوف نبين تنظيم الشراكة المثلية في تشريعات كل من (الدنمارك ، النرويج ،السويد ، فرنسا، سويسرا)

الفرع الأول: الشراكة المثلية في القانون الدنماركي

قام المشرع الدنماركي في عام 1989م بتنظيم أحكام الشراكة المثلية في قانون حيث أطلق على هذا القانون أسم قانون تسجيل الشراكة لعام 1989م، وبذلك فقد كانت الدنمارك هي أول دولة تنظم المثلية الجنسية.

وبمقتضى هذا القانون أصبح لكل شخصين من نفس الجنس الحق في أن يسجلوا كشركاء مثليين [1]

لكن وفق شروط ومن هذه الشروط أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما مقيما بصورة دائمة في الدنمارك، وبحمل الجنسية الدنماركية، وقد منحت المادة الثالثة من هذا القانون للشراكة

[1]– أنظر المادة 2 من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي

المثلية نفس الاثار القانونية لعقد الزواج الطبيعي[1]، إلا أن هذا القانون لم يعطي لهم الحق في تبني الأطفال وكما استثنى من أحكامه عدم الاهلية والوصاية التي يتمتع بها الأزواج العاديين [2].

ومن مزايا هذا القانون لا تطبق نصوص المعاهدات الدولية في تسجيل الشراكة المثلية إلا إذا قبلت الأطراف المتعاقدة بتطبيق هذه الاتفاقيات. [3]

إن هذا القانون قد قام بإحالة الحلات التي تنتهي فيها الشراكة المثلية (82) على قانون الزواج وعلى هذا الأساس عدل المشرع الدنماركي المادة 9 من قانون الزواج رقم 630 لسنة 1986 وهذه الحالات تتمثل في:

-إذا كان أحد الطرفين وقت تسجيل الشراكة متزوجا أو طرفا في شراكة مثلية

-إذا كان أحد الطرفين وقت تسجيل الشراكة المثلية مسجل في علاقة مثلية أخرى [4]

لهذا تم تعديل المادة 208 من قانون العقوبات لمعاقبة كل شخص يقع بالحالات السابقة بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

الفرع الثاني: الشراكة المثلية في القانون النرويجي

إن القانون الخاص في النرويج هو المسؤول عن تنظيم أحكام الشراكة المثلية، حيث أن شروطه لا تختلف عن شروط القانون الدنماركي، فشروط الشراكة المثلية حسب نص المادة الثانية من هذا القانون تتمثل فيه:

---

[1] – Article3: The registration of a partnership shall have the same legal effects as the contracting of marriage.

[2] – Article4 : The provisions of the Danish adoption act regarding spouses shall not apply to registered partners.

[3] – المادة 3/4 من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي.

[4] – ال مادة4/4 من قانون تسجيل الشراكة الدنماركي

-يشترط ألا يكون أحد الأطراف متزوجا أو مسجل في شراكة مثلية لم تنته بعد[1]

-يجب أن يتمتع أحد الطرفين على الأقل بالجنسية النرويجية

-يجب أحد يكون أحد الطرفين أو كلاها مقيما في النرويج

وعقوبة من يخالف هذه الشروط التي ذكرناها هي السجن لمدة لا تزيد عن أربع سنوات حبس وذلك حسب تعديل المادة 20 من قانون العقوبات النرويجي رقم 10 لسنة 1902 بموجب المادة 8 من هذا القانون.

رغم أن هذه الشراكة المثلية قد ترتب عنها نفس أثار الزواج إلا أن الشركاء المثليين ليس لهم الحق في التبني [2]

الفرع الثالث: الشراكة المثلية في القانون السويدي

"قانون تسجيل الشراكة" هو قانون سويدي وجد منذ عام 1994م بهدف تنظيم الشراكة المثلية، فبالرجوع الى المادة الأولى من هذا القانون نجد أنه لكل شخصين من نفس الجنس الحق في تسجيل شراكتهم المثلية، إلا أن هذا التسجيل لا يتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط ولعل أهمها:

-يجب أن يكون أحد الأطراف على الأقل مقيم في السويد [3]

-يجب أن يكون الطرفين قد بلغا سن الثامنة عشر

-يشترط ألا يكون أحد الأطراف من الأصول أو الفروع، إذا حصل ذلك فلابد من الحصول على موافقة من السلطات على التسجيل

---

[1]- عدلت المادة 8 من هذا القانون ال مادة4 من قانون الزواج رقم 48 لسنة 1991م فأصبحت تنص على أنه: لا يجوز لأي شخص الزواج إذا كان زواجه السابق أو شراكته المسجلة لم تنته"

[2]- المادة 4 من قانون تسجيل الشراكة للأزواج المثليين النرويجي

[3]- المادة الثانية من القسم الأول من قانون تسجيل الشراكة السويدي.

-ألا يكون أحد الأطراف متزوج أو مرتبط بشراكة مثلية.

رغم أن التسجيل في للشراكة المثلية يتم في المحكمة بحضور كل من الأطراف والشهود وفقا لإجراءات المتبعة في الزواج الطبيعي إلا أن الأطراف الداخلين في شراكة مثلية لا يحق لهم تبني الأطفال، ولا يسري عليهم قانون التلقيح لسنة 1987 وكذا قانون التلقيح [1]

الفرع الرابع: الشراكة المثلية في القانون الفرنسي

قام المشرع الفرنسي في عام 1999م بتعديل الكتاب الأول من القانون المدني بموجب القانون رقم 944/99 الصادر في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1999م بإضافة ثماني فقرات لنص المادة 515، وقد عنون الباب الثالث من هذا الكتاب ب اتفاق (التضامن المدني والتسري)[2].

والذي يقصد به العقد الذي يتم بين شخصين طبيعيين بالغين مختلفين الجنس أو مثلي الجنس وذلك من أجل تنظيم حياتهم المشتركة([3])، إلا أنه وبموجب المادة 2 من القانون رقم 944/99 قد أضاف المشرع الفرنسي فقرة جديدة لنص المادة 506 من القانون المدني فحسب هذه الفقرة فإنه لا يجوز في هذه الحالات الاشتراك المثلي:

-لا يجوز للأشخاص البالغين المفروض عليهم وصاية

- ألا يكون أحد الأطراف من الأصول أو الفروع ومن الاصهار والاقارب حتى الدرجة الثالثة من القرابة

---

[1]- المادة الأولى من القسم الثالث من قانون تسجيل الشراكة السويدي، وهذه الاحكام هي تلك المتعلقة بالمعاملة الخاصة من أحد الأزواج للزواج الاخر التي يكون مرادها جنس الزواج.
تنتهي هذه الشراكة بموت أحد الأطراف أو بقرار من المحكمة.

[2]- عرفت ال مادة8/515 من القانون المدني الفرنسي التسري بأنه: رابطة تصف الحياة التي تمتاز بالثبات والاستمرارية بين شخصين مختلفي الجنس أو مثلي الجنس يعيشون حياة الأزواج

[3] - Un pacte civil de solidarité est un contrat conclu par deux personnes physiques mageures ،de sexe différent ou de méme sexe, pour organiser leur vie commune

-ألا يكون الشخص متزوج أو مرتبط باتفاق تضامني مدني [1]

ومن أجل التسجيل يجب تقديم طلب مشترك من الطرفين الى المحكمة التي ينويان الإقامة ضمن دائرة اختصاصها مع تصريحهم بالرغبة في الدخول في تضامن مدني، يتم ملاء الطلب من نسختين أصليتين، وجوب إرفاق الطلب بالوثائق التي تؤكد عدم وجود مانع لأجراء عقد التضامن ومن الحالات التي ينتهي على أثرها عقد الاشتراك هي:

- ينتهي باتفاق الطرفين
- ينتهي بموت أحد الطرفين
- يجوز أنهاء الاتفاق بإرادة أحد الأطراف المنفردة أو إذا أرد أحد الأطراف الزواج من جنس مختلف

الفرع الخامس: الشراكة المثلية في القانون السويسري

لم يتطرق المشرع السويسري لأحكام الشراكة المثلية إلا في عام 2007م حيث أنه قد وضع جملة من الشروط كباقي التشريعات يجب أن تتوفر في الشخص لكي يكون طرفا في الشراكة المثلية تتمثل في:

-أن يكون الطرفان قد تجاوزا الثامنة عشر ولديهما أهلية للتقاضي

-ألا تجمع الأطراف علاقة قرابة سواء بالدم أو التبني

-تمتع أحد الأطراف بالجنسية السويسرية أو مقيما فيها[2].

ومن أهم الأشياء في عملية التسجيل يتوجب على الأطراف أن يرفقوا بطلب التسجيل الأوراق المطلوبة تتمثل في وثيقة تثبت الجنسية أو وثيقة الإقامة، أما في حالة ما إذا سبق وأن كان أحد

[1]- ال مادة515/2/1-3 من القانون المدني الفرنسي

[2]-المادة 2من قانون الشراكة السويسري

الطرفين متزوج عليه إحضار ورقة تثبت انفصاله، كما أنه يجب الإفصاح في حالة ما إذا قرروا العيش معنا أم لا[1].

لا يوجد أي أثر على الذمة المالية فلكل طرف ملكيته الخاصة ومسؤول عن ديونه، أما في حالة الوفاة فيعامل الأطراف معاملة الأزواج فيما يتعلق بالقانون الضريبي وقانون التركة [2].

المطلب الثاني

الاعتراف بالزواج المثلي

إن الزواج هو العلاقة الشرعية التي حددها الله بين الرجل والمرأة من أجل استمرار النسل البشري وتعمير الأرض، وله أنواع سواء الزواج العرفي أو بدافع المتعة وغيرها من أنواع الزواج، غير أننا أصبحنا نسمع في السنوات الأخيرة عن نوع أخر من الزواج وهو <الزواج المثلي> والذي بدأ ينتشر خصوصا بالمجتمعات الغربية فإذا ما تسألنا عن الزواج المثلي فالقصد منه هو زواج بين شخصين من نفس الجنس أو من نفس النوع أي رجل مع رجل أو أنثى مع أنثى بينهما عقد رسمي بواسطة محامي وهو من أحد أهم أشكال الشذوذ الجنسي شيوعا، ومن خلال هذا المطلب سنتعرض لنماذج من التشريعات التي نظمت موضوع الشراكة المثلية فسوف نبين تنظيم الشراكة المثلية في تشريعات كل من (هولندا ، كندا ، جنوب افريقيا ، الولايات المتحدة الامريكية)

الفرع الأول: الزواج المثلي في هولندا

في الأول من نيسان عام 2001م قامت هولندا بوضع قانون يسمح بزواج المثليين، وأطلقت عليه (قانون الزواج المدني) [3] وبذلك أصبحت هولندا أول دولة تسمح بذلك، فالمادة الأولى

[1]– المادة 3 من قانون الشراكة السويسري

[2]–المادة 9 من قانون الشراكة السويسري

[3]– وفقا للإحصاءات الهولندية الرسمية فإنه منذ العمل بقانون الزواج المدني ولغاية 2005تم تسجيل 8111 حالة زواج مثلي منها 4158 حالة زواج مثلي أنثوي و3953حالة زواج مثلي ذكري موقع الرابط: https://home.planet.n1/

منه تنص على " يجوز أن يتم التعاقد في الزواج بين شخصين من جنسين مختلفين أو من نفس الجنس" إذ أن الزواج المثلي في هولندا تترتب عنه نفس الاثار التي تترتب عن الزواج الغيري [1] فيما يخص الحقوق والواجبات وحتى أن هذا الأخير ينتهي بنفس الأسباب التي ينتهي بها الزواج الطبيعي.

ولكي يكون هذا الزواج صحيح فقد وضع المشرع الهولندي جملة من الشروط تتمثل في:

-ألا يكون كلا الطرفين متزوجا زواج طبيعي أو مثلي أخر

- أن يكون عمر الطرفين قد تجاوز الثامنة عشر عاما ويحق للقاصر أن يتزوج زواج مثلي إذا حصل على إذن من المحكمة أو من ذويه [2]

-ألا تربط الطرفين علاقة قرابة (أصول، فروع) ويجوز الزواج من الأقارب في حالة التبني

- أن يتمتع أحد الأطراف على الأقل بالجنسية الهولندية أو أن يكون مقيما فيها

الفرع الثاني: الزواج المثلي في كندا

أصبح الزواج الشواذ في كندا يخضع للتنظيم القانوني، وذلك بعد أن صادقت عليه ملكتهم في 2005/8/20، وهذا نتيجة لأحكام قضائية صادرة عن محاكم الأقاليم والمحكمة الكندية العليا والتي صرحت أنه أي منع لزواج المثلي مثابة مخالفة لنص المادة 15 من قانون الحقوق والحريات الكندي، إذ أن هذا المنع هو الذي دفع بعدد كبير من المثليين بعقد زواج مثلي دون وجود غطاء تشريعي ينظم أحكام هذا الزواج [3]

[1]- يقصد بالزواج الغيري هو الزواج بين جنسين مختلفين أي بين رجل وامرأة (زواج طبيعي).

[2]- ال مادة2 من قانون المدني الهولندي

[3] - Submission on Bill C-38-civil marriage act perpared by cariban bar association.2005.p3.

فحسب نص المادة الثانية من هذا القانون يقصد بالزواج المدني "الزواج لأغراض مدنية هو رابطة قانونية بين شخصين نستثنيهم عن الأشخاص الاخرين"[1].

ولكي يكون صحيح يجب أن يتوفر على شروط أهمها: [2]

-بلوغ السن القانوني 18 سنة وقت إبرام عقد الزواج

-عدم وجود صلة قرابة بين طرفي العقد (أصول، فروع)

-ألا يكون أحد الطرفي متزوجا أثناء إجراء العقد سواء زواج طبيعي أو مثلي أخر

أن يتم تسجيل عقد الزواج في السجل المدني.

ثانيا: الزواج المثلي في جمهورية جنوب إفريقيا

"قانون الرابطة المدنية" لسنة 2006 هو القانون المسؤول عن تنظيم أحكام الزواج المثلي والشراكة المثلية لدولة جنوب إفريقيا، دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2006/11/30، والذي يعرف حسب نص المادة الاولي منه على أنه رابطة رضائية بين شخصين لا تقل أعمارهم عن الثامنة عشر يسجلون الزواج أو الشراكة المدنية وفقا لإجراءات الواردة في قانون الرابطة المدنية، ويعتبر حسب الفقرة الثانية من هذه المادة الطرف الذي يكون في هذه الرابطة بمثابة الزوج في الزواج أو الشريك في الشراكة المدنية،

ويتم قعد هذا الزواج أمام موظف المختص في تسجيل الزواج[3]، وحتى يكون هذا الزواج صحيح لابد من قيامه على شروط مهمة تتمثل في:

---

[1]- أما المادة الأولى منه هذا القانون فهي مادة تسمية حيث جاء فيها أنه: "يسمى هذا القانون بقانون الزواج المدني "
This act may be cited as the civil marriage act

[2]- المواد 13و14 من قانون الزواج المدني الكندي.

[3]- ال مادة1/4و2 من قانون الرابطة المدنية

–أن يكون كلا الطرفين أعزبان وإذا لم يكونا كذلك فمن الواجب عليهم إحضار شهادة طلاق أو شهادة وفات تثبت انتهاء الزواج السابق [1]

– وصول الطرفين لسن القانوني 18 سنة

– حصول أحد الطرفين على الأقل على الإقامة أو الجنسية

وأي طلب يخالف هذه الشروط يعد طلب مرفوض، وباختصار فإن موانع الزواج المثلي هي نفسها موانع زواج الغيري وقانون الزواج العرفي وهذا ما أحالت إليه ال مادة6/8، وكما وضحت المادة 13 من قانون الرابطة المدنية أن الزواج المثلي يترتب عنه نفس الاثار التي تترتب عن الزواج الطبيعي،

إن هذا الزواج قد يسفر عن بعض الجرائم التي تترتب عنها عقوبات لذلك فقد خصص مشرع جمهورية جنوب إفريقيا في المادة 14 من هذا القانون للجرائم والعقوبات، فنجد في نص المادة 1/14 مثلا: " إن أي موظف تسجيل يقوم بتسجيل زواج أو شراكة مدنية وهو غير مختص أو يعلم بوجود مانع قانوني يعاقب بغرامة مالية أو بالحبس مدة لا تزيد على أثني عشر شهرا"

تنص الفقرة الثانية من نفس المادة "يعاقب كل موظف أخذ هدية أثناء قيامه بعمله بغرامة مالية أو الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر" أي أنه في حالة تلقي أحد موظفي التسجيل هدايا بسب عمله في تسجيل الزواج المدني أو الشراكة المدنية يقوم هذا القانون بمعاقبته.

الفرع الثالث: الزواج المثلي في الولايات المتحدة الامريكية

تباينت وجهات النظر في الولايات المتحدة الامريكية بين المحافل الدينية المسيحية والدوائر السياسية بشأن سن قانون يمنح للمثليين (الشواذ) الحق في الزواج فمنهم من أعتبر هذا القرار حق يندرج تحت طائلة حقوق الانسان، ومنهم من أعتبره بمثابة هلاك لأمريكا وبين هذا

[1]– بالإضافة الى قانون الزواج يوجد في جنوب افريقيا قانون للزواج العرفي رقم 120 ل سنة1998

وذاك فإن المحكمة العليا في ولاية ماساتوستس كانت السباقة لذلك حيث أنها أصدرت قرار في 2003 م يمنح للمثليين الحق في الزواج في بداية الامر لم يكن في "ولاية ماساشوستس "أي تشريع ينظم لأحكام الزواج المثلي، نفس الشيء في باقي الولايات الامريكية الأخرى، إلا أنه في عام 2001م قامت مجموعة الدفاع عن حقوق الشواذ برفع قضية ضد قسم الصحة العامة في الولاية نيابة عن سبعة أزواج من المثليين والتي كان مفادها عدم السماح لهم بالحصول على وثائق الزواج حيث أن هذا يعد حسب رأيهم أن هذا يخالف مبدأ المساواة المنصوص عليه في دساتير الأمم المتحدة لحقوق الانسان

إذ أن هذه الولاية تعد واحدة من الولايات التي لم تأخذ بنظام الدفاع عن الزواج المثلي وعرفت الزواج على أنه " اتحاد بين رجل وامرأة " غير أن المحكمة رفضت هذا الادعاء معللة في ذلك أن الزواج يكون فقط بين الرجل والمرأة وأن الجذور التاريخية لا تشير الى هذا النوع من الزواج وأن اقتصار الزواج على جنسين مختلفين أمر منطقي وضروري لتشجيع الانجاب[1].

إلا أن الامر لم يبقى كذلك ففي 18 تشرين الثاني عام 2003م نقضت المحكمة العليا قرار هذه الأخيرة حيث صرحت أن الزواج يجب ألا يقتصر على مختلفي الجنس فقط، وإذ أقتصر على هذا فقط يعد انتهاك لحقوق الانسان ويخل بمبدأ المساوات المكفولة بموجب الدستور، وأعطت مهلة 180 يوما لاتخاذ إجراءات بشأن تنظيم إصدار وثائق زواج المثليين الذين يريدون أن يتزوجوا زواجا مثليا.

في الثالث من شباط عام 2004 قدمت المحكمة العليا رأيا استثنائيا لمجلس الشيوخ والذي قالت فيه أن السماح بقيام رابطة مدنية لا يكافئ من الناحية الدستورية الزواج المدني

[1]– قرار لمحكمة ماساشوستس موقع الرابط: https://www.mass.gov/courts/courtsand .

ومضت الحكمة بالقول إن الروابط المدنية للمثليين ستخلف طبقة معزولة من المواطنين تكون محلا للتميز ومن شأن انتهاك مبدأ المساواة.[1]

ففي بداية الامر لم يكن هناك أي تنظيم تشريعي للزواج المثلي في الولايات المتحدة الامريكية بل أن جل الدساتير وقوانين الولايات كانت تحظر الزواج المثلي وتمنعه واقتصرت في تعريفها لزواج "أنه رابطة بين رجل وامرأة"

ومثال ذلك ولاية (جورجيا) والتي نصت في المادة 1/أ من القسم الرابع على أن "على أن هذه الولاية تعترف بالزواج فقط كرابطة بين رجل وامرأة "أما الزواج بين أشخاص من نفس الجنس في هذه الولاية حسب نص الفقرة "ب «من ذات المادة فإن الزواج المثلي الذي يتم في الولايات الأخرى غير معترف به.

لا يقتصر الامر على ولاية جورجيا فقط، بل هناك العديد من الولايات التي رفضت الاعتراف بالزواج المثلي ومن مثيلاتها نذكر: (الميسيسبي، أوكلاهوما، داكوتا الجنوبية، إيلينوي، إنديانا، لويزيانا، تكساس، فيرجينيا).

قد حصد المظاهرات والمنظمات التي تدعم حقوق المثلين ثمارها، فقد أصبح الزواج المثلي في الولايات المتحدة الامريكية اليوم قانونيا وذلك بعد أن قام الرئيس الأمريكي جو بادين بالتوقيع على قانون يحمي زواج المثليين في جميع أنحاء الولايات المتحدة وذلك في 14 ديسمبر /كانون الأول 2022، والذي أطلق عليه (قانون احترام الزواج) [2].

[1] – Opinions of the Justices to the senate SJC-01963 ,802N.E.2d565(Mass.2001).Ibid .

[2] – مقال منشور على شبكة فرانس 24 الإعلامية تحت عنوان (بادين يوقع قانونا يحمي زواج المثليين في جميع أنحاء البلاد) نشرت في 2002/12/14، رابط ال موقعhttps://www.france24.com. :

المطلب الثالث

حماية المثلية الجنسية

إن مفهوم حماية المثلية الجنسية في بعض التشريعات تتكون من عنصرين أساسيين أحدهما يتمثل في حضر التمييز على أساس الميول الجنسي والاخر يتمثل في تجريم هذا التمييز، وفي هذا المطلب سنعالج (أولا) التشريعات التي تحضر هذا التفريق وكذا ما يقابلها من تشريعات جرمت هذا الفعل في نصوصها القانونية (ثانيا) وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: حظر التمييز بسبب الميول الجنسي

قامت العديد من تشريعات الدول بحظر هذ التفرقة بسبب الشذوذ الجنسي في دساتيرها وبلادها وكذا قوانينها سنعرج أول الى أهم هذه الدساتير لنحط الرحال بعدها الى أهم القوانين التي دعت الي حظر هذا العزل (التمييز):

الدساتير التي حضرت التمييز بسبب الميول الجنسي

-جمهورية جنوب إفريقيا

قامت جمهورية جنوب إفريقيا في سنة 1996م بإصدار قرار يحضر هذا النوع من التمييز، وتعتبر بذلك أول دولة تقوم بهذه المبادرة، حيث جاء هذا الحظر في القسم (9) منه والذي بمقتضاها جرم التفرقة الغير العادلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص على أساس العرق، النوع، الجنس، العمل، الحالة الاجتماعية، اللون، الميول الجنسي، العمر، العجز، الدين، العقيدة، الثقافة، اللغة، والأصل.

-دولة الاكوادور:

نفس السياق اتجهت دولة الاكوادور ففي سنة 1998 قامت هذه الأخيرة بحظر التمييز ضد المثليين من دستورها، ويبدوا ذلك جليا في نص المادة 23 والتي تنص على أن (المساواة

أمام القانون مكفولة لكل المواطنين بغض النظر عن الأصل، العمر، الجنس، العرق، الانتماء السياسي، الوضع الاقتصادي الميول الجنسي الحالة الصحية العجز أو أي اختلاف من أي نوع).([1])

-دستور دولة فيجي:

حظر دستور دولة فيجي لسنة 1998م في القسم 2/38 منه التمييز

الفرع الثاني: القوانين التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسي

-قانون دولة إيرلندا:

من القوانين التي تحظر التمييز بسبب الميول الجنسي نجد قانون التأمين الصحي الأيرلندي لسنة 1984م[(2)]

-قانون دولة الهولندا:

حظر قانون المساواة العامة في التعامل الهولندي لسنة 1994م في المادة 17 منه كل تمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الانتماء السياسي أو العرق أو الجنس أو الميول الجنسي الغيري أو المثلي

-قانون دولة سلوفانيا:

نصت المادة (2) من قانون العلاقات العمل لسنة 1998م على ما يلي " يتوجب على رب العمل عدم التمييز بين العمال بسبب العرق، اللون، النوع، العمر، الحالة العائلية، الوضع المادي، الميول الجنسي أو أي طرف شخصي أخر"[(3)].

---

[1]-Article23 Equality before the law is guaranteed to all citizens regardless of their birth,age,Sex,ethnicity,color,soci ,origin,language,religion,political affiliation economic position,sexual orientation,health status,disability or difference of any kind

[2]- المادة 17 من قانون التأمين الصحي الأيرلندي ل سنة1994.

[3]- ال مادة2 من قانون علاقات العمل لسنة 1998.

قانون الولايات المتحدة الامريكية:

إن قانون المساواة في التشغيل والفرص الفدرالي لسنة 1998م أوجب على الولايات المتحدة الامريكية اتخاذ سياسة موحدة في مجال العمل وعدم التفريق بين الافراد بسب ميولهم الجنسي.

-حظر التمييز في قانون جنوب أستراليا:

خصص قانون المساواة في الفرص لسنة 1984 لجنوب أستراليا في القسم السادس منه لموضوع المضايقات الجنسية، فالتمييز بسبب الميول الجنسي يندرج ضمن هذه المضايقات التي ورد ذكرها في هذا القسم.

حيث قمت هذا الأخيرة بحظر التميز على أساس الميول الجنسي عملا بقانون الحظر لسنة 1977 وذلك بموجب التعديل الذي أدخل على هذا القانون سنة 1994م

حظر التمييز في قانون ولاية تمسانيا الأسترالية

تعد المضايقات الجنسية في هذا القانون محظورة سواء ما تعلق بالطبيعة الجسمية أو التفضيل الجنسي وهذا حسب قانون التمييز بسبب الجنس لسنة 1994

الفرع الثاني: تجريم التمييز بسبب الميول الجنسي

لم يقتصر الامر على التجريم فقد بل تعداه الى درجة التجريم، فنجد العديد من التشريعات التي جرمت في طيات قوانينها هذا التمييز وعبرته جريمة يعاقب عليها القانون ومن بين هذه التشريعات نذكر:

الفرع الثالث: تجريم التمييز بسبب الميول الجنسي

لم يقتصر الامر على التجريم فقد بل تعداه الى درجة التجريم، فنجد العديد من التشريعات التي جرمت في طيات قوانينها هذا التمييز وعبرته جريمة يعاقب عليها القانون ومن بين هذه التشريعات نذكر:

-قانون العقوبات الدنماركي

قد جرمت المادة 266/ب من القانون الدنماركي التفرقة بسبب الشذوذ الجنسي حيث نصت فيها على " تجرم القيام بشكل علني أو متعمد بنشر بيانات، تقارير عن أي مجموعة من الناس، من شأنها تهديد أو السخرية منهم وكذلك أي إهانة بسبب اللون، الأصل، عقيدتهم، ميولهم الجنسي، وأي عمل يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية أو الحبس الذي يصل الى سنتين.

-قانون العقوبات الفنلندي:

نص قانون العقوبات الفنلندي في قسمه التاسع على تجريم قيام أي شخص أثناء أدائه لتجارته. مهنته، أثناء تقديمه لخدمة عامة، خلال ممارسته لسلطة رسمية، وظيفة عامة برفض تقديم خدمة لشخص أو يرفض دخوله لاجتماع أو يضع شخص في مكان أو وضع سيء بسبب عرقه، أصله، لونه، لغته، نوعه، عمره، ارتباطه العائلي، تفضيله الجنسي، الوضع الصحي، دينه، ميوله السياسي، نشاطه الاقتصادي أو أي ظرف أخر مشابه وأي خلاف في نص المادة يترتب عنه عقوبة تتمثل في غرامة مالية والحبس قد يصل الى مدة ستة أشهر.

-قانون العقوبات لدولة لكسمبورج:

يعاقب هذا الأخير بالحبس من ثمانية أيام الى سنتين، أو بغرامة تقدر من عشر الاف الى مليون فرنك على التفريق بسبب الميول الجنسي [1].

-قانون العقوبات السويدي

بالرجوع الي نص الفقرة 9 من الفصل 16 في قانون العقوبات السويدي فإن عقوبة التمييز بسبب الشذوذ الجنسي تقدر بغرامة أو الحبس حتى سنة كل هبوط بمستوى الخدمات المقدمة لشخص على أساس أنه مثلي الجنس.

[1]- ال مادة454 من قانون العقوبات لدولة لكسمبورج

-قانون العقوبات الخاص بالنرويج

في حالة ما إذا قام أي شخص في النرويج علانية او بأية وسيلة بنشر معلومات تهدد، تؤذي، تنشر الكراهية، الاضطهاد، الاحتقار تجاه أي شخص او جماعة بسبب عقائدهم الدينية، عرقهم، لونهم، أصلهم ميولهم الجنسي بغرامة مالية أو الحبس لمدة سنتين

-قانون عقوبات السلوفانية

إن أي شخص ينكل على أي شخص حقوقه كإنسان أو حرياته الأساسية المعترف بها من المجتمع الدولي أو الدستور أو القانون بسبب اختلاف الجنسية أو الأصل، اللون، الدين، الخلقية العرقية، النوع، اللغة ن القناعات السياسية، الميول الجنسي، الحالة العائلية، التعليم أو أي ظروف شخصية أخرى يترتب عنه عقوبة تتمثل في غرامة مالية والحبس يصل لمدة سنة[1].

المطلب الرابع

حق المثليين في تبني الأطفال

يقصد بالتبني هو اتخاذ الشخص ولد الغير ابن له أما التبني المراد ذكره في بحثنا هو تبني الأطفال من قبل المثليين والمثليات ومزدوجي الجنس، المتحولين جنسا وله حالات قد يكون تبني مشترك (لزوجين مثليين) كما قد يكون تبني أحد الشريكين للطفل البيولوجي للشريك الاخر (أسرة الربائب) أو تبني لشخص أعزب من المثليين

إذا فقد أصبح التبني اليوم قانوني في عدت دول وهذا ما نحن بصدد التطرق الية في هذا المطلب.

-قانون تبني الشواذ للأطفال في أستراليا

[1]- المادة 223 من قانون العقوبات السلوفاني.

في أبريل 2018م أصبح تبني الأزواج المثليين متاحا قانونيا في جميع الولايات القضائية لأستراليا.

كانت بدايته في أسترالية الغربية فقد أصبح مباح بعد أن أقرت حكومة حزب العمال بتعديل قانون (إصلاح المثليات والمثليين)2002م والذي قام بدوره بتعديل قانون التبني لسنة 1994م وبهذا أصبحت أستراليا الغربية أو ولاية أستراليا تبيح التبني للشواذ وهذا بعد أن قام رجليين بطلب التبني من المحكمة الفدرالية إلا أنها أعربت عن رفضها في 2 أغسطس 2007م وصرحت بأنها ستصدر قرار لمنع التبني بالنسبة للمثليين.

إلا أنه في يوليو 2009 قررت لجنة القانون والعدالة في نيو سارت ويلز تعدل القانون التبني لسنة 2000م ليصبح بعد ذلك موضوع التبني حق من حقوق المثليين.

في حين أصبح في جنوب أستراليا التبني قانوني بعد أن قدمت هذه الأخيرة مشروع قانون الي برلمان جنوب أستراليا من أجل موافقة تبني للأزواج المثليين في سبتمبر 2016م والذي أقره البرلمان في 2016م إذ أن هذا القانون تلقى الموافقة من الملكة بعد أسبوع واحد في حين أنه دخل حيز التنفيذ في فبراير 2017م [1].

-قانون تبني المثليين للأطفال في السويد

إن القانون في السويد كغيره من القوانين سمح هو الأخير بموضوع التبني فحسب الاتحاد الوطني لحقوق الشواذ في السويد في العاصمة ستوكهوم فقد تم السماح بتبني الأطفال في عام 2003م للشاذين المتزوجين من نفس الجنس تبني الطفل قانونيا أما في عام 2018م

[1]- مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (تبني المثليين للأطفال والابوة والامومة عند المثليين في أستراليا) نشرت ب تاريخ15مارس 2023م، رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org

قد شمل هذا القرار الشاذيين العزاب من نفس الجنس، كما صرح الاتحاد أنه أصبح من حق الشاذ الذي يعيش بمفرده في الحق في تبني الأطفال كذلك. [1].

–القانون الفرنسي الذي يسمح للمثليين في تبني الأطفال

فرنسا هي الأخيرة اصفرت عن قبولها في تبني الأطفال ويبدوا ذلك جليا في نص المادة 143 والتي تنص على ما يلي (من حق المثليين الزواج وتبني الأطفال) وبهذا فيحق للمثليين في فرنسا تبني الأطفال حالهم حال الاسر العادية

–تبني الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية

يعتبر التبني من قبل الافراد أو الأزواج المثليين أمرا قانونيا في كل الولايات المتحدة الامريكية بداية من تقنين ولاية ماساتشوستس في عام 1993 وصولا الى ولاية الميسيسبي عام 2016م

- **التبني في هولندا:**

أما بالنسبة لتبني في القانون الهولندي فقد تم تعديله ليصبح من حق المتزوجين المثليين تبني الأطفال شريطة أن يكون الطفل المراد تبنيه مقيما في هولندا، وكذا أن يكون مضى على الزواج مدة ثلاث سنوات، أن يعيش معهما الطفل لمدة سنة قبل التبني على الأقل.

–قانون تبني المثليين لأطفال في جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا الدولة الافريقية الوحيدة التي تسمح بالتبني المشترك للأطفال من قبل الأزواج المثليين حيث قام الحكم الصادر عن محكمة الدستورية لجنوب إفريقيا لسنة 2002م بتعديل قانون رعاية الطفل لسنة 1983م وذلك بغد قضية دو تويت ضد وزير الرفاه والتنمية السكانية ليسمح بتبني المشترك ة تبني أحد الشريكين للطفل البيولوجي للشريك الاخر، وبعد ذلك

[1]– إيهاب مقبل مقال منشور على موقع الصحيفة عربية مستقلة تحت عنوان (معظم الأطفال الذين تبناهم الشواذ في السويد من المهاجرين) نشرت بتاريخ 13 نوفمبر 2022 رابط الموقع:. https://www.raialyoum.com

الحين تم استبدال قانون رعاية الطفل بقانون الطفل سنة 2005م والذي يسمح بتبني المشترك وكذا تبني الطفل من قبل

من قبل شريك الحياة المنزلية الدائم الحالي لوالد الطفل إذا فإن التبني والزواج المثليين أصبح قانونيا منذ عام 2006 م.[1]

-قانون تبني الأطفال للمثليين في تايلاند

أذا ما تحدثنا عن تايلاند فنقصد بها أول كيان في قارة أسيا أباح زواج المثليين في عام 2019م وهي الملاذ الامن لمجتمع الميم أما بالنسبة لموضوع التبني فقد كان في السابق يسمح فقط للأزواج من جنسين مختلفين والأشخاص غير المتزوجين بتبني الأطفال فقط أما في الوقت الحالي فقد أصبح من حق المثليين تبني الأطفال وذلك بعد أن أقر المجلس التشريعي في تايوان مشروع قانون يمنح الأزواج من نفس الجنس الحق في التبني. [2]

[1]- مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في جنوب إفريقيا) نشرت ب تاريخ15مارس2023م رابط المقال:https://ar.m.wikipedia.org

[2]- مقالة منشورة على موقع حرة تحت عنوان (تايوان تقر قانونا يسمح بالتبني المشترك للأطفال) نشرت بتاريخ 16مايو 2023 رابط الموقع:https://www.alhurra.com

خاتمة

خاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة القانونية التي شملت موضوع المثلية الجنسية بين الاباحة والتجريم توصلنا في هذا الصدد الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي تتمثلي في:

أولا: النتائج

-تبين من خلال بحثنا أن مصطلح المثلية الجنسية هو مصطلح يستخدم لدلالة على علاقة جنسية بين شخصين متماثلين (من جنس واحد) ولها عدة مصطلحات مشابهة لها مثل (مغايري الجنس، مزدوجي الجنس، ميول الجنسي)

- يطلق على المثلية الذكورية لفظ (اللواط) أما المثلية الانثوية فيطلق عليها مصطلح (السحاق).

-رغم تعدد نظريات وأسباب المثلية الجنسية إلا أنها لم تقدم تفسير علميا قاطعا حول أسباب هذه الظاهرة.

-بدراستنا لموضوع المثلية الجنسية في الازمان والحضارات المختلفة تبين لننا أن الشذوذ الجنسي ليس أمرا طارئا بل هي ظاهرة قديمة قدم البشرية، من الحضارات من أباحته ومنها من جرمته.

-رغم اختلاف الأديان السماوية في عقوبة المثلية الجنسية إلا أنهم اتفقوا في نقطة واحدة وهي تجريم هذا السلوك.

-لم يقتصر التجريم على الديانات السماوية فقط بل شمل كذلك الديانات التالية (الهندوسية، البوذية، الكنفوشية).

- رغم المنظمات الدولية التي تطالب بإلغاء التجريم إلا أن أغلب المجتمعات العربية تعاقب على ممارسة المثلية الجنسية ليس هذا فقط بل أن هذا التجريم لا يقتصر على الدول العربية

وحسب بل شمل كذلك الدول الأجنبية كالدول الافريقية والأسيوية وحتى في شمال ووسط القارة الامريكية.

-إن عدد التشريعات الأجنبية التي لا تجرم المثلية الجنسية كبير مقارنة بتلك التي تجرمها، والتشريعات التي أباحتها بعد أن كانت مجرمة أكبر.

-لم يقتصر الموضوع على التجريم والاباحة بل تعداه لدرجة التنظيم التشريعي إذ أن عدد كبير من الدول أعطت الحق للمثلين في الشراكة، الزواج، التبني، وكذاك الحماية القانونية.

-رغم اختلاف العقوبة المقررة لشذوذ الجنسي في الأديان السماوية إلا أنهم اتفقوا في نقطف واحدة وهي تجريم هذا الفعل.

ثانيا: التوصيات

أما بشأن التوصيات التي توصلنا إليها فيمكن جملها فيما يلي:

-إن المثلية الجنسية تعكس تنشئة اجتماعية غير سوية

-من الضروري لكل دولة أن تخضع مواقع الأنترانت للرقابة المشددة، وذلك لتقليل من انتشار الشذوذ الجنسي.

-التركيز على التربية الاسرية السليمة والصحيحة.

-التوعية بجسامة وخطورة الشذوذ الجنسي.

-وجوب وضع قوانين ردعية تعاقب على الشذوذ الجنسي بنوعيه فمن خلال هذه الدراسة استنتجنا أن عدد كبير من التشريعات ومن بينها التشريع الجزائري لم يقرر عقوبة تتلاءم مع جسامة هذا السلوك فقد صنفها في قانونيه على أنها جنحة، إذ أن هذا النوع من العقوبات لا تحقق الردع العام نظرا لخفتها ولطفها، ولهذا نقترح على التشريعات الدول وبالخصوص التشريع الجزائري إعادة تكييف جريمة الشذوذ الجنسي من جنحة الي جناية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة كتب باللغة العربية:

أ) –القران الكريم

ب) –الكتب:

1. باسل يوسف (المرأة في إسرائيل) مكتبة العبيكان ط1425ه (2004)
2. سعيد عبد العزيز الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري (شرح تحليلي مبسط للمواد 333 الى 394 من قانون العقوبات)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1989.
3. على عبد القادر القهوجي، (جرائم الاعتداء على العرض في القانون الجزائري والمقارن) الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
4. كمال دسوقي (ذخيرة علم النفس) وكالة الاهرام للتوزيع 1990 القاهرة
5. محمد بن إبراهيم الحمد (الجريمة الخلقية عمل قوم لوط) مكتبة الملك فهد الوطنية دار ابن خزيمة 1415ه.
6. نجيمي جمال (جرائم الادب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري) دراسة قانونية معززة بالاجتهاد القضائي دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية

ج1) –الرسائل:

1)_أحمد محمد الشهري، رسالة دكتورا تحت عنوان (الانحراف الجنسي بعد البلوغ وعلاقته بالتعرض للاعتداء أثناء الطفولة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض 2010م موقع الرابط: https://psyc.sudanforums.net

ج2–مذكرات:

1. مباركي عقيلة ومدوران وردة، (جريمة الشذوذ الجنسي في التشريع الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم جنائية تحت عنوان جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة ال جامعية2015/2014
2. معوش عثمان، (الظروف المخففة والظروف المشددة) مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، قسم قانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2019/2018.

د-المقالات

1. م، عباس إبراهيم جمعة المالكي. (2022). المثلية الجنسية بين التجريم والاباحة في قانون العراقي النافذ. مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، (79)،65-80
2. منال، شاذ يستدرج قاصر الى منزل ويغتصبه بالقوة، جريدة الحوادث، العدد 365، بتاريخ 7 الى 13 ماي 2015.

هـ-المواقع الالكترونية:

1) مقال بعنوان (المثليات والمثليين ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسيا ومغايرو الهوية الجنسية) تاريخ النشر 07مارس2023م ينظر الموقع:
https://emergency.unhcr.org .
2) مصطفى التل -القانون الأردني لا يجرم المثلية الجنسية-مقال منشور بتاريخ 26يوليو2022 رابط الموقع:https://watananews.com
3) عبد الصمد الديالمي باحث مغربي مقال بعنوان (المثلية الجنسية في المجتمعات العربية والإسلامية بين الرفض والقبول) منشور بتاريخ 1نوفمبر 2022م رابط الموقع:
4) https://www.alfaisalmag.com
5) مقال تحت عنوان (كيف ينظر القانون السوري الى المثلية الجنسية) نشر بتاريخ 29-04-2019 رابط الموقع: ttps://moriaog.comh

6) مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في إفريقيا) بتاريخ 15 مارس2023 رابط الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

7) مقال منشور على منصة هسبريس تحت عنوان (هذه 69دولة بالعالم تجرم العلاقات الجنسية المثلية) نشر بتاريخ السبت 8 سبتمبر 2018 رابط الموقع: https://www.hespress.com

8) مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في الأميركتين) بتاريخ 15مارس 2023-10:19رابط الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

9) مقال منشور على منصة ويكيبيديا بعنوان (حقوق المثليين في إسبانيا) نشر بتاريخ 1يونيو2023 رابط الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

10) مقال منشور على منصة عريق تحت عنوان (حقوق المثلين في أسيا) بدون تاريخ النشر، موقع الرابط:https://areq.net

11) دلال البزري مقال منشور على منصة المدن تحت عنوان (كندا والفورة المثلية) نشر بتاريخ الاحد 2014/01/26 موقع الرابط:https://www.almodon.com

12) مقالة منشورة على منصة فرانس24 مفادها (بادين يوقع قانونا يحمي زواج المثليين في جميع أنحاء البلاد) نشرت في 14/12/2022-01:44، موقع الرابط: https://www.france24.com

13) مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثلين في إفريقيا) نشر في تاريخ15مارس2023م رابط الموق:https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

14) قال منشور على منصة ويكيبيديا بعنوان (حقوق المثليين في الأمم المتحدة) نشر بتاريخ 15مارس2023 موقع رابط:https://ar.m.wikipedia.org/wik

15) مقالة منشورة على صفحة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في بولندا) نشرت بتاريخ 15 مارس 2023م، موقع الرابط:https://ar.m.wikipedia.org/wiki

16) مقالة منشورة علة منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في اليابان) نشرت بتاريخ 30 مايو 2023م رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

17) –مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في الولايات المتحدة) نشر بتاريخ 15 مارس 2023 موقع الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki

18) مقال منشور على شبكة فرانس 24 الإعلامية تحت عنوان (بادين يوقع قانونا يحمي زواج المثليين في جميع أنحاء البلاد) نشرت في 2002/12/14، رابط الموقع: https://www.france24.com.

19) مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (تبني المثليين للأطفال والابوة والامومة عند المثليين في أستراليا) نشرت ب تاريخ15مارس 2023م، رابط الموقع: https://ar.m.wikipedia.org

20) إيهاب مقبل مقال منشور على موقع الصحيفة عربية مستقلة تحت عنوان (معظم الأطفال الذين تبناهم الشواذ في السويد من المهاجرين) نشرت بتاريخ 13 نوفمبر 2022 رابط الموقع:. https://www.raialyoum.com

21) مقال منشور على منصة ويكيبيديا تحت عنوان (حقوق المثليين في جنوب إفريقيا) نشرت ب تاريخ15مارس2023م رابط المقال:https://ar.m.wikipedia.org

22) –مقالة منشورة على موقع حرة تحت عنوان (تايوان تقر قانونا يسمح بالتبني المشترك للأطفال) نشرت بتاريخ 16مايو 2023 رابط الموقع:https://www.alhurra.com

و) –القوانين

1- _قرار جزاء سعودي، الدعوى رقم 33568132 بتاريخ 1434/3/13هـ، والمؤيد بحكم الاستئناف رقم 34239149 بتاريخ 1434/6/12هـ، المملكة العربية السعودية، وزارة العدل، مركز البحوث، مجموعة الاحكام القضائية، المجلد الخامس عشر، سنة 1436هـ، ص.9

2- 44–القانون الجنائي السوداني

-3 -45-قانون العقوبات الليبي لسنة 1953م

-4 -قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960م.

-5 القانون الجنائي الموريتاني رقم 162 عام 1983م

-6 قانون الزواج العرفي في جنوب افريقيا رقم 120 ل سنة1998

-7 قانون الزواج النرويجي رقم 48 لسنة 1991م

-8 -قانون العقوبات الجزائري، رقم66 الصادر 8 يونيو عام 1966م

-9 -قانون مكافحة المثلية في أوغندا عام 2014.

-القواميس:

1. أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقايس اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان ج3، 1998.
2. قاموس الكتاب المقدس، مكتبة المشعل (بيروت)، ط6، 1981.
3. الكتاب المقدس: العهد القديم، الإصدار الثاني 1995، ط1 جمعية الكتاب المقدس في لبنان.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. world Sikh group against gay marriage bill.
2. http://www.glbtq.com/social-sciences/china,5:htm.? Homosexualityin china
3. Gallagher.maggie Banned in Boston: the coming conflict between same – sex marriage and religious libert، Scarecrow Prcss ,2006. pp21-22.

4. 12-Centres for diseuse control and prevention : (lesbian.gay.bisexual.and Transgender Heath) posted on 3 november2022 : https://www.cdc.gov/lgbthealth/index.htm
5. -Article3: The registration of a partnership shall have the same legal effects as the contracting of marriage.
6. -Article4: The provisions of the Danish adoption act regarding spouses shall not apply to registered partners. Submission on Bill C-38-civil marriage act perpared by cariban bar association.2005.p3.
7. Homosexuailty and Judaism: op.cit.p.2 of 7_40-policies/documents/countries/01-libya-penal-code-1953. https://srhr.org/abortion-
8. http://www.cbc.ca/story/canda/national/2005.
9. http://www.glbtq.com/social-sciences/china,5:htm.?
10. Opinions of the Justices to the senate SJC-01963 ,802N.E.2d565(Mass.2001).Ibid.

الفهرس

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
شكر	**/**
إهداء	**/**
قائمة المختصرات	**/**
مقدمة	**1**
الفصل الأول: ماهية المثلية الجنسية الرضائية	
-المبحث الأول: مفهوم المثلية الجنسية (أسبابها تاريخ نشأتها وتطورها)	**7**
-المطلب الأول: مفهوم مصطلح المثلية الجنسية والمصطلحات المشابهة لها	**7**
الفرع الأول: مفهوم المثلية الجنسية	**7**
الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة للمثلية الجنسية	**8**
-المطلب الثاني: أسباب المثلية الجنسية الرضائية	**10**
الفرع الأول: أسباب المثلية الجنسية البيولوجية:	**10**
الفرع الثاني: أسباب المثلية الجنسية النفسية:	**10**
الفرع الثالث: أسباب المثلية الجنسية البيئية والاجتماعية:	**11**
الفرع الرابع: أسباب المثلية الجنسية الهرمونية:	**11**
-المطلب الثالث: تاريخ المثلية الجنسية وتطور ظهورها	**12**
الفرع الأول: الشذوذ الجنسي في العصر القديم	**12**
الفرع الثاني: الشذوذ الجنسي بعد ال عصر الرومان	**13**
الفرع الثالث: للشذوذ الجنسي في العصر الحديث	**13**
- المطلب الرابع: أركان المثلية الجنسية والاثار الناجمة عنها	**14**
الفرع الأول: أركان جريمة الشذوذ الجنسي	**14**
الفرع الثاني: الشروع في جرائم المثلية الجنسية	**15**
الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن المثلية الجنسية	**16**
-المبحث الثاني: المثلية الجنسية الرضائية بالنسبة للأديان السماوية	**17**

-المطلب الأول: راي الإسلام من المثلية الجنسية الرضائية	**17**
-المطلب الثاني: المثلية الجنسية الرضائية في الدين المسيحي	**20**
الفرع الأول: العهد القديم:	**20**
الفرع الثاني: العهد الجديد	**20**
-المطلب الثالث: موقف اليهودية من المثلية الجنسية الرضائية	**21**
-المطلب الرابع: موقف ديانات أخرى من المثلية الجنسية الرضائية	**23**
_الفصل الثاني: المثلية الجنسية الرضائية في التشريعات الوضعية	
-المبحث الأول: موقف التشريعات الوضعية من المثلية الجنسية	**27**
-المطلب الأول: التشريعات التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية	**27**
الفرع الأول: التشريعات العربية التي تجرم المثلية الجنسية الرضائية	**27**
الفرع الثاني: التشريعات الأجنبية التي تجرم المثلية الجنسية	**32**
-المطلب الثاني: التشريعات التي تبيح المثلية الجنسية الرضائية	**33**
الفرع الأول: قوانين الدول الأوربية التي أيدت المثلية الجنسية	**34**
الفرع الثاني: قوانين الدول الاسيوية التي أيدت المثلية الجنسية	**35**
الفرع الثالث: قوانين الدول الافريقية والامريكية التي أيدت المثلية الجنسية	**36**
-المطلب الثالث: التشريعات التي اباحت المثلية الجنسية بعد التجريم	**37**
الفرع الأول: أساس عدم تجريم المثلية الجنسية الرضائية	**38**
الفرع الثاني: نماذج عن التشريعات التي ألغت تجريم المثلية الجنسية الرضائية	**39**
-المطلب الرابع: موقف المشرع الجزائري من المثلية الجنسية الرضائية	**42**
الفرع الأول: العقوبة التي أقرها المشرع الجزائري لجريمة الشذوذ الجنسي	**42**
الفرع الثاني: الظروف المخففة والمشددة لجريمة الشذوذ الجنسي	**43**
الفرع الثالث: الشروع في جريمة الشذوذ الجنسي في التشريع الجزائري	**45**
-المبحث الثاني: التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية الرضائية	**45**
-المطلب الأول، الشراكة المثلية	**46**
الفرع الأول: الشراكة المثلية في القانون الدنماركي	**46**

الفرع الثاني: الشراكة المثلية في القانون النرويجي	**47**
الفرع الثالث: الشراكة المثلية في القانون السويدي	**48**
الفرع الرابع: الشراكة المثلية في القانون الفرنسي	**49**
الفرع الخامس: الشراكة المثلية في القانون السويسري	**50**
–المطلب الثاني: الزواج المثلي	**51**
الفرع الأول: الزواج المثلي في هولندا	**51**
الفرع الثاني: الزواج المثلي في كندا	**52**
الفرع الثالث: الزواج المثلي في الولايات المتحدة الامريكية	**54**
–المطلب الثالث: حماية المثلية الجنسية الرضائية (المساواة وعدم التميز)	**57**
الفرع الأول: حظر التمييز بسبب الميول الجنسي	**57**
الفرع الثاني: تجريم التمييز بسبب الميول الجنسي	**59**
الفرع الثالث: تجريم التمييز بسبب الميول الجنسي	**59**
–المطلب الرابع: حق المثليين في تبني الأطفال	**61**
خاتمة	**66**
قائمة المراجع	**69**
الفهرس	**76**